ICIEC
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تقرير فعالية التنمية السنوي لعام 2021

بناء القدرة على التكيف بعد الانتعاش الاقتصادي

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

المحتويات

04 رسالة الرئيس التنفيذي

06 تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالأرقام (2021)

10 الملخص التنفيذي

11 إطار فعالية التنمية التابع للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

22 الاتجاهات العالمية للتجارة والاستثمار وملف تعريف المخاطر

29 الملف التعريفي لتأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2021 ودراسات الحالة

49 توقعات عام 2022

54 الملحق

أسامة عبد الرحمن قيسي
الرئيس التنفيذي

رسالة الرئيس التنفيذي

انقضت الأشهر الأخيرة من عام 2021 في تقويض الانتعاش الاقتصادي العالمي، والاستقرار المالي، والتأهب للأوبئة في العالم والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بعد الوعد بالكثير في النصف الأول من عام 2021 من حيث احتواء جائحة كوفيد-19 وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وفي العام الماضي، أوقفت جائحة كوفيد-19 الأنشطة الاقتصادية العالمية وشكلت تحديات هائلة في مجال الرعاية الصحية، وفي أعقاب الوباء، الذي هدد جهود التنمية المبذولة على مدار عقود، وجد ملايين المواطنين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعرقُل في كسب رزقهم، كما واجهت الشركات الصغيرة والكبيرة انتكاسات خطيرة. أصبحت معالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ والتصدي لها تُشكل مصدر قلق بالغ بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي الذي عُقد في الربع الرابع. وزاد الصراع الإقليمي في شرق آسيا من التحدي من خلال زيادة التضخم في جميع أنحاء العالم وزيادة انعدام الأمن الغذائي. تحتاج الدول الأعضاء الآن إلى مرونة قوية وهي تتعافى من الاضطرابات المتعلقة بالوباء لمواجهة التحديات الحالية والناشئة.

أدت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى صرف انتباه الكثير من العالم عن المعركة الشاقة بالفعل لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs). وقد قُدرت فجوة التمويل في فترة ما قبل الجائحة بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي. وتشير أحدث التقديرات إلى أن جائحة كوفيد-19 كان من الممكن أن تؤدي إلى تفاقم هذه الفجوة بمقدار 1.7 تريليون دولار أمريكي أخرى للدول النامية. نظرًا لأن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي تمضي قدمًا في مبادرات طويلة الأجل للانتعاش، فقد أصبح الآن وقتًا حاسمًا لضمان تعزيز هذه المشاريع للاستدامة والمساهمة في تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

يتمثل موضوع التقرير السنوي لفعالية التنمية لهذا العام في "بناء القدرة على التكيف بعد الانتعاش" حيث يتم تسليط الضوء على التزامنا بدعم الدول الأعضاء لتطوير القدرة على التكيف في مرحلة ما بعد الجائحة والآثار المترتبة عليها. لا يمكن لاستراتيجية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الخاصة بتنمية الدول الأعضاء والتنمية البشرية أن تكون أكثر أهمية مما هي عليه الآن لأننا نواجه قدرًا متزايدًا من عدم الاستقرار وتقلب الأسواق العالمية. يهدف تقرير هذا العام إلى إبلاغ مُساهمينا بكيفية عملنا بالتعاون مع شركائنا وعملائنا وأصحاب المصلحة للبقاء أوفياء لمهمتنا من خلال تحويل حالات عدم الاستقرار إلى مخاطر يمكن التحكم فيها. وقد واصلنا التزامنا بأهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وذلك من خلال دعم المشاريع المؤثرة.

ومن بين العديد من المعاملات المؤثرة الرئيسية المؤمنة خلال العام، فإننا فخورين بشكل خاص بالتغطية التأمينية للمؤسسة البالغة 40 مليون يورو لدعم بناء وتشييد طريق وخمسة جسور في شمال شرق كوت ديفوار. ساعدت المؤسسة الدولة الواقعة في غرب إفريقيا على تمكين المجتمعات ودعم التجارة، وذلك من خلال توفير غطاء تأميني لهذه الإنشاءات. نحن فخورون أيضًا بتقديم سياسة للتأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (NHSFO) بقيمة 81 مليون يورو، وذلك لدعم بناء ست جامعات في السنغال، تم تصميم كل منها لتشمل مراكز طبية تعمل بكامل طاقتها. ويوسع هذا المشروع الأساسي نطاق التزامنا تجاه الدول الأعضاء في تلبية الاحتياجات التعليمية ومكافحة انتشار الوباء عن طريق تعزيز فرص الحصول على تعليم جامعي ورعاية صحية. قدمت المؤسسة في دولة عضو أخرى، وهي الكاميرون، مبلغ قدره 20 مليون دولار أمريكي كغطاء لتعزيز الائتمان لدعم إعادة تأهيل مركز للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كان هذا المشروع شديد الأهمية ليس فقط للكاميرون، ولكن أيضًا للدول المجاورة حيث يوفر المركز الخدمات الطبية الأساسية للمرضى في الدول المجاورة.

لا يمكن لجهود التنمية التي تبذلها المؤسسة أن تُجدي نفعًا بدون الشراكات التي أُقيمت مع العديد من المساهمين. طورت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مبادرات شراكة مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتقديم خدمة أفضل للدول الأعضاء ودعم جهود التعافي من الآثار السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-19. وخصصت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2.3 مليار دولار أمريكي من المساعدات للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء في إطار البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة (SPRP) لمكافحة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. ساهمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بشكل فعال في تنفيذ البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وكللت جهودها بالنجاح في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى مكافحة الوباء بإجمالي 770 مليون دولار أمريكي في إطار المعاملات المعتمدة في عام 2021. يُسهل غطاء المؤسسة استيراد سلع الطوارئ والضروريات في الدول الأعضاء، مثل المعدات الطبية والأغذية والنفط الخام والغاز، وبالإضافة إلى ذلك، توفر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية لمشاريع البنية التحتية الحيوية لدعم جهود الإغاثة من جائحة كوفيد-19، مثل بناء المستشفيات الإقليمية.

وخلال هذا الوقت من عدم الاستقرار الاقتصادي، أصبحت علاقات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع المؤسسات المالية ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية وشركات التأمين الدولية على الائتمان والمخاطر السياسية بالغة الأهمية لنمونا المستدام. ومن خلال العمل المشترك، زادت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وشركائها من نطاق الخدمات المُقدمة وتأثيرها، مما مكن كلا الطرفين من تقديم أفضل دعم ممكن للدول الأعضاء. أقامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2021 شراكات جديدة مع الدول الأعضاء، مثل بنك التصدير السعودي والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)، والدول غير الأعضاء مثل شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار (NEXI)

بينما نتطلع إلى الأمام، فإن ظروف السوق المترابطة والمتقلبة وغير المستقرة بشكل متزايد سوف تتطلب منا تعزيز التزاماتنا تجاه أهداف التنمية المستدامة لدولنا الأعضاء وكذلك مواءمة جهودنا مع أجندة الأعمال البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). سوف تظل المخاطر الناشئة مثل تغير المناخ وأزمات سبل العيش والهجرة غير الطوعية وتأثير التقنيات التخريبية على سلاسل التوريد العالمية تُشكل مستقبل العالم والدول الأعضاء في الأجلين القريب والبعيد. سيكون التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة لدينا، والوفاء بدور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات باعتبارها المنظمة الوحيدة متعددة الأطراف المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تُعزز التجارة عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر أمرًا حاسمًا بالنسبة لتأثيرات التنمية التي نود نقلها إلى دولنا الأعضاء. يهدف هذا التقرير السنوي عن فاعليات التنمية إلى تبادل الأفكار والقصص المتعلقة بهذه التأثيرات، ويسرني أن أقدم تقرير هذا العام وأبرز التطورات.

تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار بالأرقام (2021)

2021 تأثير تنمية قطاع الصادرات

ستتمتع 50 - 100 من الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان بفرص أكبر للحصول على تمويل تجاري، وذلك بفضل التغطية التأمينية التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات البالغة 25 مليون دولار أمريكي من خلال بوليصة المصارف العامة.

6,227 مليون دولار أمريكي

دعم صادرات الدول الأعضاء

125 مليون دولار أمريكي

إجمالي الصادرات المؤمن عليها من الدول الأعضاء الأقل نمواً

الدول الأعضاء المُستفيدة

الداعمين لأهداف التنمية المستدامة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي

9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

2021 تأثير تنمية الدول الأعضاء

سوف تُحسن مدينة داكار، السنغال، إدارة مياه الصرف الصحي، وسيُعزز سكان المدينة من قدرتهم على الصمود في مواجهة المشكلات الصحية المتعلقة بالصرف الصحي، لا سيما خلال موسم الفيضانات؛ بفضل التغطية التأمينية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات البالغة 50 مليون يورو والتي وضعتها لدعم إعادة تأهيل جامع مياه الصرف الصحي.

2,241 مليون دولار أمريكي

دعم الاستثمار الداخلي للدول الأعضاء

8,973 مليون دولار أمريكي

إجمالي دعم التجارة والاستثمار البينية للدول الأعضاء[1]

908 مليون دولار أمريكي

دعم الاستثمار في الدول الأعضاء الأقل نموًا

7,258 مليون دولار أمريكي

إجمالي المؤمن عليهم في القطاعات الإستراتيجية للدول الأعضاء

الدول الأعضاء المُستفيدة

الداعمين لأهداف التنمية المستدامة

2 القضاء التام على الجوع

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي

9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

1. التجارة تشمل الصادرات والواردات؛ ويشمل الاستثمار كلا من الاستثمارات الداخلية والخارجية.

2021 تأثير تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

تلقت نيجيريا تمويلًا عاجلًا لتأمين الأغذية والسلع الأساسية للحد من الضائقة الاجتماعية والاقتصادية التي تعقب الجائحة، وذلك بفضل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لإصدارها أول مرابحة بوليصة المصارف العامة على الإطلاق للبنك المغربي للتجارة الخارجية وتوفير 12.5 مليون دولار أمريكي.

300 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها في الدول الأعضاء عبر منتجات بوليصة المصارف العامة

1,764 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها في الدول الأعضاء عبر منتجات بوليصة تأمين على الائتمان المستندي

40 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها في الدول الأعضاء عن طريق الأعمال المشتركة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

الداعمين لأهداف التنمية المستدامة

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

2021 تأثير التنمية البشرية

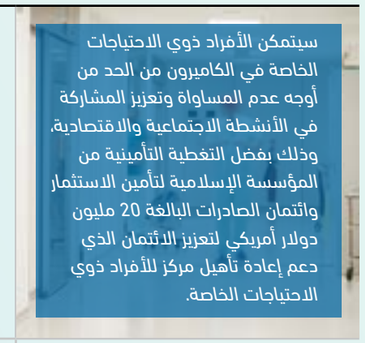

سيتمكن الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في الكاميرون من الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بفضل التغطية التأمينية من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات البالغة 20 مليون دولار أمريكي لتعزيز الائتمان الذي دعم إعادة تأهيل مركز للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

30 مليون دولار أمريكي

إجمالي الأعمال المؤمن عليها في القطاعات كثيفة العمالة في الدول الأعضاء

19 مليون دولار أمريكي

إجمالي الدعم المُقدم لقطاع الزراعة في الدول الأعضاء

278 مليون دولار أمريكي

إجمالي الدعم المُقدم للقطاع الصحي في الدول الأعضاء

583 مليون دولار أمريكي

إجمالي الدعم المُقدم للبنية التحتية في الدول الأعضاء

الداعمين لأهداف التنمية المستدامة

2 القضاء التام على الجوع
3 الصحة الجيدة والرفاه
4 التعليم الجيد
6 المياه النظيفة والنظافة الصحية
7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية

تأثير التعافي من جائحة كوفيد-19 2020-2021

سوف يتوفر للسكان في إقليم البنجاب الباكستاني مرافق طبية أفضل للحماية من جائحة كوفيد-19 والأمراض المعدية في المستقبل، وذلك بفضل تركيب معدات التشخيص المتطورة في مستشفيات المدينة؛ وبفضل تغطية التأمين ضد مخاطر عدم السداد المُقدمة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار (ICIEC) والتي تبلغ 2.3 مليون دولار أمريكي لدعم المشروع.

781 مليون دولار أمريكي

للتغطية التأمينية

الداعمين لأهداف التنمية المستدامة

3 الصحة الجيدة والرفاه
8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي
9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية

الدول الأعضاء المُستفيدة

المُلخص التنفيذي

توفر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، بصفتها شركة تأمين متخصصة متعددة الأطراف، تأمينًا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية لائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار لتقليل مخاطر ممارسة الأعمال التجارية للشركاء التجاريين المحتملين والشركات والمستثمرين عبر دولها الأعضاء البالغ عددها 48 دولة. وقد التزمت المؤسسة منذ إنشائها في عام 1994 بدعم تنمية دولها الأعضاء، بالإضافة إلى تسهيل صادرات دولها الأعضاء إلى العالم وجلب الشركات العالمية الرائدة إلى دولها الأعضاء، مُستفيدة من فهمها العميق لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية في هذه الدول.

في عام 2021، ساهمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تطوير قطاع التصدير في الدول الأعضاء، وذلك من خلال دعم أعمال قطاع التصدير بقيمة 6.2 مليار دولار أمريكي. تضمنت الدول التي تم فيها توفير الأغطية التأمينية المتعلقة بقطاع التصدير المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكازاخستان وتركيا والبحرين والأردن ومصر وإندونيسيا والجزائر وباكستان والسنغال وتونس والمغرب والكويت وبنغلاديش، والسودان، وماليزيا، وألبانيا.

وخلال العام الماضي، شمل دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تجارة الدول الأعضاء واستثماراتها 6.2 مليار دولار أمريكي في الصادرات، و5 مليار دولار أمريكي من الواردات، و731 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الخارجية، و2.2 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الداخلية.

ولتعزيز التجارة البينية والاستثمار البيني بين الدول الأعضاء، دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ما قيمته 9 مليارات دولار أمريكي من الصادرات، والإيرادات، والاستثمارات الداخلية، والخارجية. تضمن التزام المؤسسة تجاه تنمية الدول الأعضاء تأمين معاملات تجارية بقيمة 7.3 مليار دولار أمريكي في القطاعات الاستراتيجية في دولها الأعضاء.

وكجزء من التزام المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالتنمية البشرية، قدمت المؤسسة مبلغًا إجماليًا قدره 19 مليون دولار أمريكي في شكل دعم لقطاع الزراعة، و3.4 مليار دولار أمريكي في شكل دعم لقطاع الطاقة، و278 دولار أمريكي في شكل دعم لقطاع الصحة، 583 دولار أمريكي في شكل دعم لقطاع البنية التحتية، و1.3 مليار دولار أمريكي في شكل دعم للصناعات التحويلية، و1.3 مليار دولار في شكل دعم لقطاع الخدمات في دولها الأعضاء.

وقد ساعدت تغطية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للتخفيف من مخاطر التجارة والاستثمار الدول الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل. تُحفز المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التأثير من خلال دعم المعاملات والمشاريع التي تساهم في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). في عام 2021، واصلت المؤسسة التزامها بأهداف التنمية المستدامة الستة وفقًا لمهمة المؤسسة ودعمها للمشاريع التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

في العام الماضي، عملت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بلا هوادة للتصدي لجائحة كوفيد-19. لم تواصل المؤسسة دعم التجارة والاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تداعيات الأزمة فحسب، بل كثفت أيضًا جهودها واستجابت للمطالبات العاجلة والملحة من الدول الأعضاء. تمكنت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من الاستفادة من نقاط القوة التكميلية وتعزيز تأثير استجابة المجموعة للأزمة في الدول الأعضاء، وذلك من خلال الجهود التعاونية بين المؤسسات الأعضاء. تم تخصيص 781 مليون دولار أمريكي في العامين الماضيين لتوفير التعافي من الجائحة ودعم المرونة الاجتماعية والاقتصادية لدولها الأعضاء بالتعاون مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

تواصل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات رصد المخاطر الناشئة للتغلب على التحديات على المدى القريب التي يتم طرحها للتأثير على الحقائق الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء. وتلتزم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، من خلال خدمات التكافل المتميزة التي توفر حلولاً لتخفيف المخاطر وتمكين التجارة والاستثمار في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بدعم تنمية دولها الأعضاء أثناء تعافيها من الوباء في هذه البيئة العالمية المتقلبة.

Freepik

إطار فعالية التنمية التابع للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)

"ينقل إطار فعالية التنمية التابع للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات نهجًا منظمًا لكيفية توقع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تحقيق التأثيرات المقصودة في الفئات التنموية الرئيسية الأربع مع مواءمة نتائج المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). يتماشى إطار العمل بشكل وثيق مع استراتيجية العشر السنوات لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والتزام المجموعة بأهداف التنمية المستدامة".

1.4.
نظرية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للتغيير وإطار التأثير

نظرية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للتغيير

وسعيًا لربط رؤية الشركة ورسالتها بمنتجاتها وحلولها، وضعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خارطة طريق مفاهيمية تُسمى نظرية التغيير (انظر الشكل 1). تُلخص نظرية التغيير الصادرة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات استراتيجية تأثير المؤسسة وتؤسس العلاقة المنطقية بين ما تفعله المؤسسة ولماذا تفعل ذلك وكيف تساهم في نتائج التنمية المحددة. تم تطوير نظرية التغيير للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على أساس مفهوم أن تأثير الشركة هو جزء من رؤية أكبر ويتماشى مع إستراتيجية العشر سنوات لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تدعم مهام وأنشطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، التنمية الشاملة وسريعة الاستجابة والمرنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما تساهم بشكل مباشر في زيادة الاتصال ونمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي.

من خلال مخطط نظرية التغيير، تُحدد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات منتجاتها وحلولها للنتائج المرجوة التي تهدف إلى تحقيقها لأصحاب المصلحة والدول الأعضاء.

الشكل 1: نظرية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للتغيير

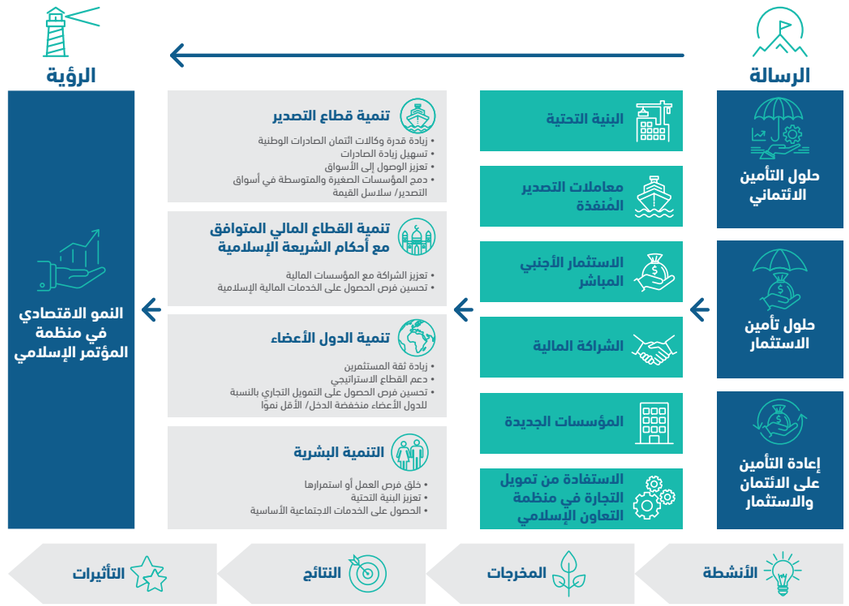

إطار فعالية التنمية التابع للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

ينقل إطار فعالية التنمية التابع للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار (ICIEC) نهجًا منظمًا لكيفية توقع المؤسسة لتحقيق التأثيرات المقصودة في الفئات الإنمائية الرئيسية الأربع مع مواءمة نتائج المؤسسة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). يتوافق إطار العمل بشكل وثيق مع استراتيجية العشر سنوات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتزام المجموعة بأهداف التنمية المستدامة. تم تطوير إطار فعالية التنمية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع تأسيس "نظرية التغيير" الصادر عن المؤسسة (انظر الشكل 2)، والتي تربط خدمات المؤسسة بالنتائج المرجوة في قطاعات التصدير والاستثمار والقطاعات المالية. يرتكز هذا الإطار على نظام مراقبة وتقييم، الذي يأخذ في الاعتبار دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات كشركة تأمين وليست كممول.

الشكل 2: إطار فعالية التنمية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

.2.4

منتجات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) من أجل التنمية

إن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات هي المؤسسة الوحيدة المتعددة الأطراف في العالم المعنية بتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي توفر حلول التأمين وإعادة التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لدعم تنمية دولها الأعضاء.

تسهيل التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي

بوليصة التأمين على الائتمان المستندي (DCIP)

تدعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من خلال بوليصة التأمين على الائتمان المستندي، بشكل مباشر شبكة المراسلة الدولية لبنوك دولها الأعضاء. ويطلب المستوردون والمصدرون في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من بنوكهم دعم معاملاتهم في الأسواق التي قد لا تكون للبنوك فيها علاقة بنكية مُراسلة. تسمح حلول التأمين التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للبنوك بتحمل مخاطر البنوك المُراسلة مع تلك المؤسسات المالية التي لا تمتلك شبكة مصرفية دولية. ويعتبر هذا أمر بالغ الأهمية لتسهيل طرق الدفع وتلبية احتياجات التمويل قصيرة الأجل من جانب المستورد، كما يُخفف تأمين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من المخاطر التجارية والسياسية التي تنطوي عليها هذه المعاملات بين البنوك، مما يجعلها جذابة للبنوك لتنمية أعمالها المتعلقة بالتمويل التجاري لصالح صناعات الاستيراد والتصدير المحلية.

تعزيز الوصول إلى الأسواق والتمويل

منتجات التأمين الائتماني

من خلال تقديم منتجات التأمين الائتماني، تُخفف المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من المخاطر التجارية والسياسية التي تنطوي عليها المعاملات المفتوحة بين المستوردين والمصدرين. من خلال الحماية من عدم السداد، يضمن تأمين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات استمرارية الأعمال للمصدرين الذين ينخرطون في علاقات تجارية جديدة وقائمة مع المشترين الأجانب. وفي الوقت نفسه، يشعر المصدرون براحة وطمأنينة أكبر عند التفاوض على عقود أكبر ودخول أسواق جديدة يُحتمل أن تكون أكثر خطورة، كما يُسهل التأمين الائتماني المُقدم من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصول المصدرين إلى تمويل رأس المال العامل، حيث يمكن أن يمثل نوعًا جذابًا من الضمانات لبنوك المصدرين. تدعم حلول التأمين الائتماني المُقدمة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الوصول إلى التمويل طويل ومتوسط الأجل للمشترين المحليين. واستنادًا إلى تأمين المؤسسة، فإن البنوك على استعداد لتمويل استثمارات رأس المال للمشترين، وبالتالي دعم المورد الأجنبي (سواء من دولة عضو أو دولة غير عضو) لبيع سلعه الرأسمالية إلى مشتر من الدول الأعضاء فضلًا عن تسهيل التصنيع المحلي أو الاستثمارات الرأسمالية من الشركات والحكومات المحلية.

تحسين فرص الحصول على خدمات التمويل الإسلامي

بوليصة المصارف العامة (BMP)

تسمح بوليصة المصارف العامة التابعة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للمصدرين بالحصول على تمويل رأس مال عامل متوافق مع أحكام ونصوص الشريعة الإسلامية من مصرفها بناءً على عقد شراء. لا تقتصر بوليصة المصارف العامة التابعة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) على التخفيف من المخاطر التجارية والسياسية الأساسية للبنك فحسب، بل تُساعد البنك أيضًا على هيكلة حلول التمويل (الإسلامية). يعتبر مرفق رأس المال العامل مفيدًا بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تكافح في كثير من الأحيان لتنفيذ عقود أكبر بسبب القيود المفروضة على رأس المال العامل والمتداول وعدم القدرة على الحصول على التمويل (الإسلامي).

تسهيل الاستثمارات داخل دول منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها

منتجات تأمين الاستثمار

تُخفف منتجات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من المخاطر غير التجارية المتعلقة بالاستثمارات في دولها الأعضاء. وبالتالي، تدعم المؤسسة تدفق الاستثمارات إلى الأسواق التي يُنظر إليها على أنها مخاطر أعلى، وتجذب رأس مال إضافي للمشاريع، وتحسن التصور العام للمخاطر على الدولة والسوق المعنيين.

الشكل 3: حلول التجارة والاستثمار التي أجرتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

للبنوك والمؤسسات المالية	للشركات	لوكالات ائتمان الصادرات وشركات التأمين
حلول التأمين الائتماني	**حلول التأمين الائتماني**	**معاهدة تقاسم الحصص**
بوليصة المصارف العامة (BMP) بناء ثقة المؤسسات المالية وتزويدهم بالقدرة على تقديم تمويل إسلامي للصادرات مع تغطية تأمينية تصل إلى 90% من الخسائر المحتملة. **بوليصة التأمين على الائتمان المستندي (DCIP)** يساعد في حماية الميزانية العمومية من عدم سداد خطابات الاعتماد، مما يضمن أن المؤسسة يمكنها تنمية أعمال تأكيد خطاب الاعتماد بطريقة آمنة ومأمونة.	**البوليصة الشاملة قصيرة الأجل (CSTP)** حماية الميزانية العمومية وتأمين مبيعات التصدير ضد المخاطر التي تتراوح من عدم الدفع إلى نزع الملكية. **بوليصة عملية مُحددة (تعطيل العقد) (STP)** توفير تغطية ضد بعض المخاطر. **بوليصة عملية مُحددة (إبطال العقد)** توفير تغطية ضد مخاطر إبطال العقد، والإلغاء غير العادل للعقود	حماية المحافظ الاستثمارية من المخاطر التجارية والسياسية. **اتفاقية إعادة التأمين الاختيارية** عروض إعادة التأمين لتأمين الاستثمار الأجنبي. **إعادة تأمين الأعمال التجارية المحلية** توفير إعادة التأمين لنقل بعض مخاطر الأعمال المحلية المؤمن عليها سابقًا. **فائض الخسارة** حماية المحافظ الاستثمارية والحد من الخسائر.
حلول تأمين الاستثمار **وثيقة تأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (NHSO)** الحماية من مخاطر الدولة. **بوليصة تأمين الاستثمار الأجنبي (FIIP) لمرافق التمويل** المساعدة في التخفيف من المخاطر القطرية من خلال توفير تغطية ضد تمويل المشاريع في الخارج وجذب رأس المال للمشاريع.	**حلول تأمين الاستثمار** **بوليصة تأمين الاستثمار الأجنبي للأسهم** التخفيف من مخاطر الدولة عند توسيع الأعمال التجارية في الخارج.	

3.4
مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في التنمية

نحو تنمية قطاع التصدير في الدول الأعضاء

يُعد تنمية قطاع التصدير أمرًا حيويًا وبالغ الأهمية لنمو الاقتصاد وكذلك لمشاركة الدولة بشكل كامل في التجارة العالمية. يُعتبر قطاع التصدير مهمًا للنمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين. أولاً، هو قاعدة لتوليد النقد الأجنبي لأي دولة، وثانيًا، هو مصدر لخلق فرص العمل. مع نمو قطاع التصدير، يتم توليد المزيد من الدخل للحكومات من خلال الضرائب ويمكن استخدام هذا الدخل لتمويل المشاريع العامة التي تُعزز التنمية الاقتصادية والبشرية في البلاد. وعلى مستوى المؤسسات، فإن تسهيل نمو الصادرات يدفع الشركات إلى زيادة إنتاجيتها. وهي بدورها تحتاج إلى مزيد من العمالة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في الاقتصاد وخلق فرص العمل. إن التأثير الاقتصادي الكلي لهذا هو ارتفاع إنتاجية الشركات والعمالة مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، مع خلق المزيد من فرص العمل في الاقتصاد، يمكن للأفراد الحصول على دخل أكبر، مما يؤدي أيضًا إلى ارتفاع دخل الفرد في الدولة وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

وقد أولت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أولوية قصوى لتسهيل تنمية قطاع التصدير في الدول الأعضاء، وذلك من خلال طريقتين رئيسيتين: أولًا، تُخفف المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المخاطر التجارية والسياسية للمشترين، مما يسمح للشركات ببيع سلعها، ودخول أسواق جديدة و/ أو تقديم شروط دفع تنافسية، بالإضافة إلى ذلك توفر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دعم بناء القدرات والخدمات المالية وكالات التأمين وائتمان الصادرات (ECAs). باختصار، تسد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) إخفاقات السوق. ومن خلال توفير أدوات للتخفيف من حدة المخاطر وتسهيل الحصول على تمويل تجاري، فإنها تدعم المصدرين الصغار إلى الكبار من أجل تنمية أعمالهم التجارية، وفي نهاية المطاف من أجل ازدهار الدول اقتصاديًا.

وفي عام 2021، دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 109 بوليصة متعلقة بالتصدير في دولها الأعضاء. وتشمل هذه البوليصات معاملات تصدير بقيمة 6,227 مليون دولار أمريكي و7,464 مليون دولار أمريكي في الصادرات والواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

نحو تنمية قطاع متوافق مع أحكام ونصوص الشريعة الإسلامية في الدول الأعضاء

يُعد تنمية القطاع المالي أمرًا بالغ الأهمية لتسهيل التجارة والتنمية الاقتصادية في نهاية المطاف. فالدول ذات القطاعات المالية الناضجة قادرة على الانخراط في معاملات تجارية معقدة وكبيرة الحجم تمكنها من المشاركة الكاملة في التجارة العالمية. وتتيح القطاعات المالية المتقدمة النمو أيضا المشاركة الاقتصادية الكاملة للمستهلكين في الاقتصاد مما يخلق أسواقًا ديناميكية تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونظرًا لأهمية تطوير القطاع المالي، فقد جعلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أولوياتها السعي إلى تطوير القطاع المالي المتوافق مع أحكام ونصوص الشريعة الإسلامية في بلدانها. ويتألف التمويل المتوافق مع أحكام ونصوص الشريعة الإسلامية من الممارسات المصرفية حيث تشارك المؤسسات المالية في حصة الربح أو الخسارة للمؤسسات التي تتكفل بها.

وتضطلع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، بصفتها الشركة الوحيدة المتعددة الأطراف للتأمين على مخاطر الائتمان التكافلي، بدور هام في تطوير القطاع المالي المتوافق مع أحكام ونصوص الشريعة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يزيد تواجد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في السوق من قدرة المؤسسات المالية الشريكة في دول منظمة التعاون الإسلامي على تقديم خدمات تأمين متوافقة مع أحكام ونصوص الشريعة الإسلامية والحصول على التمويل، مما يضرب مثالاً يحتذى به بصفتها شركة تأمين الائتمان التكافلي الوحيدة متعددة الأطراف، كما تشجع المؤسسة البنوك على تطوير التجارة الإسلامية وهياكل تمويل المشاريع للاستفادة من خدماتها.

في عام 2021، دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات القطاع المالي المتوافق مع أحكام ونصوص الشريعة الإسلامية من خلال دعم معاملات بقيمة 2.064 مليون دولار أمريكي من خلال بوليصة المصارف العامة وبوليصة التأمين على الائتمان المستندي. تم استخدام شراكة المؤسسة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) لدعم معاملات بقيمة 40 مليون دولار أمريكي. دخلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في شراكة مع 36 مصرفاً في عام 2021 لتقديم خدماتها التكافلية الفريدة للمستفيدين.

نحو تنمية الدول الأعضاء

تُمثل التنمية الاقتصادية الاستراتيجية أولوية رئيسية أخرى للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. إن التنوع الاقتصادي داخل هذه الدول الأعضاء يعني أن الدول تسعى إلى تحقيق أجندات تنمية تتماشى مع احتياجاتها وقدراتها. وتسعى بعض الدول الأعضاء إلى التنويع الاقتصادي لتقليل اعتمادها على الصادرات ذات المورد الواحد؛ ويُشارك وينخرط آخرون في أنشطة لزيادة الإنتاجية الاقتصادية وتنمية اقتصاداتهم. وعند متابعة أجندات التنمية هذه، يكون لدى جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هدف للقيام بذلك بشكل استراتيجي ومستدام. تعتبر التنمية الاستراتيجية مهمة بالنظر إلى التحديات الحالية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك تزايد عدد السكان وتغير المناخ. ويهني تزايد عدد السكان في الدول الأعضاء ارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل الطرق والمرافق الصحية، والمرافق التعليمية، والمياه، والغذاء.

ويؤثر تغير المناخ على كيفية تنفيذ الدول الأعضاء لأجندتها الإنمائية، حيث تُجبر أنماط الطقس القاسية والمتقلبة بشكل متزايد الدول على إيجاد طرق مستدامة للتكيف. تُمكّن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المشاريع الاستراتيجية وتُحسن الجاذبية الاستثمارية، كما تدعم المؤسسة، من خلال مهمتها ومجموعة متنوعة من منتجات التأمين، أجندات التنمية لدولها الأعضاء عن طريق تأمين الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية. يوفر تأثير وجود المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات كشريك استثماري، مع تسهيل الاستثمار الأجنبي، قدرًا من الطمأنينة والتشجيع للمستثمرين المحتملين الآخرين الذين يبحثون عن فرص في الدول ذات المخاطر الأعلى. غالبًا ما توفر المشاريع الاستثمارية عمالة، وبنية تحتية مُحسنة وحديثة وفعالة، ومستوى معيشة أفضل للمواطنين. تعمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أيضًا على تحسين فرص الحصول على التمويل التجاري للدول الأعضاء الأقل نموًا والتي قد تكون أكثر عرضة للخطر وليست جذابة للجهات الفعالة الأخرى في السوق، ولكنها تحتاج إلى الصادرات والاستثمارات لكي تنمو. وتسهم هذه الآثار بمرور الوقت في النمو الاقتصادي وتنمية الدول الأعضاء.

وفي عام 2021، سهلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات استثمارات بقيمة 2,241 مليون دولار أمريكي في الدول الأعضاء كما قدمت دعم بقيمة 1,510 مليون دولار أمريكي في استثمارات داخل منظمة التعاون الإسلامي، وقامت المؤسسة كذلك بتأمين أعمال تجارية بقيمة 3,409 مليون دولار أمريكي في قطاع الطاقة في الدول الأعضاء، ودعمت تطوير البنية التحتية للدول الأعضاء بتغطية تبلغ 583 مليون دولار أمريكي، فضلًا عن ذلك قدمت 1,277 مليون دولار أمريكي لدعم قطاع الخدمات في الدول الأعضاء.

نحو التنمية البشرية في الدول الأعضاء

ويُراعي الدعم التجاري والاستثماري الذي تُقدمه المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دائمًا المستفيدين النهائيين، أي المواطنين الذين يعيشون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يتمثل الهدف الإنمائي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في ضمان الرفاهية هؤلاء الأفراد وازدهارهم الاقتصادي. تشمل جهود التنمية البشرية تحسين الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والصرف الصحي. ويؤدي تعزيز الوصول إلى هذه الخدمات إلى تحسين رفاهية السكان. وبالتالي، فإن السكان الأكثر صحة هم أكثر إنتاجية ويمكنهم المساهمة في الإنتاجية الإجمالية. إن دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية يُحسن الإنتاجية الاقتصادية والقدرة التنافسية ومستوى المعيشة في الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، تصل الشركات- من خلال التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية التابع للمؤسسة- إلى أسواق جديدة وتنمو وتزيد من فرص العمل وتساهم في التنمية البشرية لدولها. يُعد قطاع الزراعة حيويًا لتعزيز الأمن الغذائي والتوظيف في العديد من الدول، في حين أن تحسين الرعاية الصحية والحصول عليها يشكلان حجر الزاوية في رفاة الإنسان وتنميته.

في عام 2021، قامت المؤسسة بتأمين 19 مليون دولار في قطاع الزراعة و278 مليون دولار في قطاع الصحة في الدول الأعضاء.

مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تشمل أهداف التنمية المستدامة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية وأصبحت معالم رئيسية لرحلة التنمية المستمرة للمؤسسة. تلعب أهداف التنمية المستدامة دورًا مهمًا في تشكيل استراتيجية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ونتائج التنمية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها مُستقبلًا. تسعى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لمضاعفة أهداف التنمية المستدامة إلى ثلاثة أضعاف.

01 | كجزء من البنك الإسلامي للتنمية، فإنه يساهم في استراتيجية البنك العشرية، والتي تتماشى بدورها مع أهداف التنمية المستدامة.

02 | تتمثل مهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة لدولها الأعضاء من خلال حلول التخفيف من المخاطر وبالتالي دعم التقدم المُحرز من الدول الأعضاء بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

03 | تعمل المؤسسة كمحفز لتعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن العديد من مشاريع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تتناول مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، فإن الدور التنموي للمؤسسة ومساهمتها في الدول الأعضاء هما الأكثر صلة بستة من الأهداف السبعة عشر.

هدف التنمية المستدامة 2: استئصال شأفة الجوع

هدف التنمية المستدامة

2.3: نسعى إلى مضاعفة الإنتاجية الزراعية وكذلك دخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء والشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بحلول عام 2030، بما في ذلك من خلال الوصول الآمن والمتساوي إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية والأسواق وفرص الحصول على القيمة المضافة والعمالة غير الزراعية.

أ.2: زيادة الاستثمار، من خلال تعزيز التعاون الدولي، وفي البنية التحتية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد، وتطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات النباتية والحيوانية، وذلك من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في الدول النامية، ولا سيما الدول الأقل نموّا.

مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تعزيز الإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال تسهيل استيراد الآلات الزراعية والحصول على الخدمات المالية

بالأرقام (2019-2021)

إجمالي الأعمال الزراعية المؤمن عليها في الدول الأعضاء:

109 مليون دولار أمريكي

الدعم الزراعي المقدم في الدول الأعضاء الأقل نموّا

87 مليون دولار أمريكي

هدف التنمية المستدامة 3: الصحة الجيدة والرفاهية

هدف التنمية المستدامة

3.8: تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة والجودة وبأسعار معقولة.

مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية عالية الجودة من خلال تأمين الاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية الصحية، وإلا اعتُبرت محفوفة بالمخاطر

بالأرقام (2019-2021)

أعمال القطاع الصحي المؤمن عليها في الدول الأعضاء:

1,008 مليون دولار أمريكي

هدف التنمية المستدامة 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

هدف SDG

7.(ب): القيام بحلول عام 2030، بتوسيع البنية التحتية وتحسين التكنولوجيا لتقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في الدول النامية، ولا سيما الدول الأقل نموّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها

مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

توسيع البنية التحتية المُحسنة لخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة من خلال التخفيف من المخاطر السياسية والتجارية المرتبطة بالاستثمارات والصادرات المطلوبة

بالأرقام (2019-2021)

أعمال قطاع الطاقة المؤمن عليها في الدول الأعضاء:

12,959 مليون دولار أمريكي

دعم قطاع الطاقة المقدم في الدول الأعضاء الأقل نموّا:

1,301 مليون دولار أمريكي

هدف التنمية المستدامة 8:
العمل اللائق والنمو الاقتصادي

هدف التنمية المستدامة

8.1: الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد وفقًا للظروف الوطنية، ولا سيما، نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويًا في الدول الأقل نموًا

8.2: تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية، وذلك من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة

8.5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والمساواة في الأجور لقاء العمل المتساوي القيمة

مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

زيادة الإنتاجية الاقتصادية والنمو وخلق فرص العمل من خلال تسهيل الاستثمارات الإستراتيجية في الدول الأقل نموًا وتعزيز وتشجيع أعمال التصدير للنمو على المستوى الدولي

بالأرقام (2019-2021)

إجمالي بوليصة تأمين على الائتمان المستندي وبوليصة المصارف العامة المدعومان في الدول الأعضاء الأقل نموًا:

2,754 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها في القطاع كثيف العمالة في الدول الأعضاء:

217 مليون دولار أمريكي

دعم القطاع كثيف العمالة في الدول الأعضاء الأقل نموًا

109 مليون دولار أمريكي

هدف التنمية المستدامة 9:
الصناعة والابتكار والبنية التحتية

هدف التنمية المستدامة

9.3: زيادة فرص حصول المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، ولا سيما في الدول النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

أ.9: تيسير تطوير البنية التحتية المستدامة والمرنة في الدول النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المُقدم للدول الأفريقية، والدول الأقل نموًا، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

المشاركة والشراكة مع البنوك والمستثمرين والشركات ووكالات الائتمانالصادرات في معاملات التصدير مع الأسواق المحفوفة بالتحديات والاستثمارات فيها

بالأرقام (2019-2021)

أعمال التصنيع المؤمن عليها في الدول الأعضاء:

3,740 مليون دولار أمريكي

أعمال البنية التحتية المؤمن عليها في الدول الأعضاء:

1,630 مليون دولار أمريكي

هدف التنمية المستدامة 17:
الشراكات من أجل الأهداف

هدف SDG

17.3: حشد وتعبئة موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل الدول النامية

17.11: زيادة صادرات الدول النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بهدف مضاعفة حصة الدول الأقل نموآ من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تحسين فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة واستثمارات البنية التحتية من خلال أدوات تخفيف المخاطر للبنوك والتمويل متوسط/ طويل الأجل

بالأرقام (2019-2021)

الأعمال المؤمن عليها من وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء:

4,165 مليون دولار أمريكي

إجمالي المؤمن عليهم من وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء الأقل نموًا:

57 مليون دولار أمريكي

الاتجاهات العالمية للتجارة والاستثمار وملف تعريف المخاطر

”من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 6.1% في عام 2021 إلى 3.6% في عامي 2022 و 2023. اندلعت الحرب في أوكرانيا في وقت عصيب للاقتصاد العالمي، حيث إننا ما زلنا نكافح ضد المتغيرات الناشئة بسبب جائحة كوفيد-19 وانعكاساتها على الشركات والمؤسسات. دفع ارتفاع التضخم الحكومات إلى رفع أسعار الفائدة، كما ستؤدي الاضطرابات في التجارة والاستثمار العالميين إلى كبح النمو في الدول النامية وزيادة أسعار السلع الأساسية. سوف تجعل هذه العوامل التوقعات أكثر غموضاً وتثير تحديات سياسية كبيرة“.

1.5. الاتجاهات الجيو-اقتصادية الرئيسية التي تؤثر على التجارة والاستثمار العالميين

من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 6.1% في عام 2021 إلى 3.6% في عامي 2022 و2023. اندلعت الحرب في أوكرانيا في وقت عصيب للاقتصاد العالمي، حيث ما زلنا نكافح ضد المتغيرات الناشئة لجائحة كوفيد-19 وانعكاساتها على الشركات والمؤسسات. دفع ارتفاع التضخم الحكومات إلى رفع أسعار الفائدة. ستؤدي الاضطرابات في التجارة والاستثمار العالميين إلى كبح النمو في الدول النامية وزيادة أسعار السلع الأساسية. سوف تجعل هذه العوامل التوقعات أكثر غموضاً وتثير تحديات سياسية كبيرة.

يتلخص استعراض المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للاتجاهات العالمية في خمس اتجاهات رئيسية كُبرى تؤثر على التجارة العالمية وسيتم تشكيلها في العام المقبل. تتضمن ما يلي: الجهود المبذولة للحد من جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على التجارة، وتداعيات تغير المناخ، واتساع الفجوة الاقتصادية، والتوترات الجغرافية السياسية العالمية، والدور الأكثر أهمية الذي تلعبه التكنولوجيا في التجارة.

1. تدابير الوباء

كان لجهود السيطرة على الوباء وعمليات الإغلاق تأثير ضار على كل من العرض والطلب، حيث تعرض النقل الدولي وسلسلة القيمة العالمية (GVCs) للانقطاع الشديد. أدت عمليات الإغلاق الأخيرة في الصين (اعتبارًا من مايو 2022) لمنع انتشار جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل التجارة البحرية مرة أخرى في وقت بدا فيه أن ضغوط سلسلة التوريد تتراجع. قد يؤدي هذا إلى نقص متجدد في مدخلات التصنيع وارتفاع التضخم.

2. التغير المناخي

يطرح التغير المناخي تحدي طويل الأجل في إدارة المخاطر، مثلما تم ملاحظة الصعوبة الطويلة الأجل في إدارة المخاطر التي طرحتها جائحة كوفيد-19

ومع ذلك، فإن القضاء على الأعمال التجارية ذات الانبعاثات الكربونية الكثيفة، والتي توظف الملايين من الناس، من شأنه أن يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، والبطالة، والصراعات الاجتماعية، والجغرافية السياسية، كما تُشكل التقنيات الحيوية والهندسة الجيولوجية غير المختبرة العديد من التهديدات غير المعروفة للطبيعة، في حين أن الافتقار إلى الدعم العام لتغييرات استخدام الأراضي أو أنظمة التسعير الجديدة يخلق قضايا سياسية تعيق التقدم بشكل أكبر.

3. اتساع الفجوة الاقتصادية

وفقًا للتوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في يناير 2022، لا يزال هناك تفاوت كبير في التوقعات الاقتصادية بين الدول، حتى مع استمرار الانتعاش. على الرغم من أنه من المتوقع أن تعود الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات الإنتاج التي كانت عليها قبل انتشار الوباء في عام 2022، فمن المتوقع أن تتكبد العديد من الأسواق الناشئة والدول النامية خسائر كبيرة في الإنتاج على المدى المتوسط. ومن المتوقع أنه هناك ما يقارب من 70 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع منذ عام 2021، وهو مستوى متأخر عدة سنوات عما قبل الجائحة.

يمكن أن تساعد الجهود العالمية المبذولة والمنسقة لتأمين السيولة الأجنبية المناسبة للبلدان المحدودة والاعتماد السريع للإطار المشترك لمجموعة العشرين لإعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها، في تقليل هذه الفوارق. إن ارتفاع أسعار الفائدة من شأنه أن يزيد من صعوبة الأمر بالنسبة للدول منخفضة الدخل، والتي يعاني 60% منها حاليًا من أزمة مالية أو معرضة لخطر وقوعها.

4. التوترات السياسية العالمية وتأثيرها على التجارة العالمية

توقعت منظمة التجارة العالمية توقع التجارة للسنوات 2020-2023، وتقول إن آفاق الاقتصاد العالمي قد "أصبحت مظلمة وسيئة" منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في أوائل عام 2022. ومن المتوقع أن يبلغ نمو حجم التجارة السلعية العالمية 3.0% في عام 2022 (بانخفاض عن توقعاتها السابقة 4.7%) و3.4% في عام 2023، لكن هذه التقديرات ليست واثقة مثل المعتاد، وذلك نظرًا للطبيعة المتغيرة للصراع. وكان التأثير الاقتصادي الأكثر إلحاحًا للأزمة هو الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، ولاسيما المواد الغذائية (زيت عباد الشمس/البذور والقمح) والوقود.

5. تقنيات تمويل التجارة وتأثيرها على التجارة العالمية

سيكون إجراء المعاملات والتفاعلات بين العملاء والوسطاء والسماسرة وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين ومقدمي المطالبات أسهل في شركة التأمين في المستقبل غير البعيد. إن تقنيات تمويل التجارة (الأمن الرقمي، سلامة المعاملات، خطابات الاعتماد الرقمية)، وحلول التكنولوجيا المالية ذات الصلة (العملات المشفرة، بوابات الدفع الرقمية)، وحلول سلسلة التوريد الرقمية، كلها عوامل تدفع الكفاءات التجارية.

أصبحت المعاملات والأحكام غير الخاضعة للإشراف ممكنة بشكل متزايد بفضل الحلول الجديدة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.

الاتجاهات العالمية الكبرى التي شكلت التجارة في عام 2022

1. تدابير الوباء
2. التغير المناخي
3. اتساع الفجوة الاقتصادية
4. التوترات السياسية العالمية
5. تقنيات تمويل التجارة

Adobe Stock

2.5. احتياجات تأثير الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

البيانات الرئيسية

الصحة:

"كان الناتج المحلي الإجمالي للدول منخفضة الدخل سيزداد بمقدار **16.26 مليار دولار أمريكي** في حالة كان لديها نفس معدل الحصول على لقاحات مثل الدول ذات الدخل المرتفع بحلول **سبتمبر 2021**" (الأمم المتحدة)

انعدام الأمن الغذائي

"من المتوقع أن يعيش **66.73 مليون** نسمة في 11 دولة من الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2022" (تحليل DS)

الفقر:

"يعيش **21%** من إجمالي سكان منظمة التعاون الإسلامي على أقل من **1.9 دولار أمريكي** في اليوم". (الكومسيك)

مخاطر المناخ:

"في العقد القادم وحده، سيدفع تغير المناخ **32-132 مليون شخص** إلى الفقر المدقع" (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)

سلسلة التوريد:

"زادت تكلفة حاوية 40 قدمًا من **1,331 دولارًا أمريكيًا** في المتوسط في نهاية فبراير 2020 إلى **11,109 دولارًا أمريكيًا** بحلول منتصف سبتمبر 2021." (مراقب الاستثمار)

تعتمد مرونة النمو الاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي على تنمية القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء. أدى تفشي جائحة كوفيد-19 مؤخرًا إلى تعطيل سنوات عديدة من جهود التنمية في الدول الأعضاء الأقل نموًا. بينما يتعافى العالم ببطء من الوباء، لا يزال خطر المتغيرات الجديدة للفيروس يلوح في الأفق. بالإضافة إلى الوباء، فقد زاد المناخ الجيوسياسي في شرق آسيا الضغط التضخمي، وفي ضوء هذه الاتجاهات العالمية، من المتوقع أن يواجه مواطنو الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تحديات الرعاية الصحية المرتبطة بالأمراض المعدية، وارتفاع أسعار السلع والطاقة، وزيادة الفقر، والمخاطر المتعلقة بتغير المناخ، واضطرابات سلسلة التوريد على المدى المتوسط.

التخفيف من المخاطر الصحية الناشئة

- الحصول على إمدادات كافية من اللقاحات
- الوصول إلى مجموعات المواد الطبية الطارئة
- الوصول إلى البنية التحتية اللازمة للرعاية الصحية

تأمين إمدادات الغذاء والطاقة

- تدفق واردات السلع الأساسية
- إمدادات الطاقة الكافية للبنى التحتية الحيوية
- تأمين الإنتاج الزراعي المحلي واستيراد الآلات الزراعية

التخفيف من حدة الفقر المتزايد وعدم المساواة

- خلق فرص العمل
- تحسين مهارات القوى العاملة
- تعزيز الإنتاج المحلي للسلع

الحد من المخاطر المتعلقة بالمناخ

- الحصول على الطاقة النظيفة واستخدامها
- تحسين المرافق للبنى التحتية الخضراء
- تنمية المجتمعات والمرافق السكنية بسبب الهجرات المتعلقة بالتغيرات المناخية

تأمين سلاسل التوريد المرنة

- رقمنة عمليات سلسلة التوريد لتحسين الكفاءة
- تسهيل الابتكار التكنولوجي من خلال دعم البنية التحتية الحيوية الموجهة نحو المستقبل
- ضمان الأمن وتخفيف المخاطر في تدفق عمليات سلسلة التوريد خلال النزاعات العالمية

التخفيف من المخاطر الصحية الناشئة

وفقًا لدراسة حديثة أجرتها الأمم المتحدة، كان من الممكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول منخفضة الدخل بمقدار **16.26 مليار دولار أمريكي** في حالة كان لديها نفس معدل الحصول على اللقاحات التطعيم مثل الدول ذات الدخل المرتفع بحلول **سبتمبر 2021**.[2]

سنظل في حاجة ماسة إلى توسيع قدرة الدول الأعضاء على استيراد مجموعات اللقاحات الطبية في حالات الطوارئ والتوزيع المناسب للقاحات وسط خطر موجة جديدة من العدوى. من خلال دعم قطاع الصحة في إطار ركيزة تنمية الدول الأعضاء والمواءمة مع الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، تلعب منتجات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دورًا حاسمًا في تلبية احتياجات الرعاية الصحية والبنية التحتية ذات الصلة للدول الأعضاء.

تأمين إمدادات الغذاء والطاقة

وكما هو الحال في العديد من الدول النامية الأخرى، تعتمد الكثير من اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي اعتمادًا كبيرًا على الأنشطة الزراعية لتنميتها من حيث العمالة والقدرة الإنتاجية. تُمثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي جزءًا كبيرًا من الإنتاج الزراعي العالمي وتعتمد عليه. إن تحقيق الأمن الغذائي هو جدول أعمال مهم للدول الأعضاء مدفوع بتنمية القطاع الزراعي. فخلال جائحة كوفيد-19، كانت الدول الأقل نموآ والدول النامية في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، وستظل هذه الدول الأعضاء بحاجة إلى الدعم لتعزيز إنتاجها وإمداداتها الغذائية. تعمل منتجات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على التخفيف من مخاطر حيوية لضمان تدفق واردات السلع الأساسية، وضمان حصول الدول الأعضاء على إمدادات كافية من الطاقة لدعم بنيتها التحتية الحيوية، وقدرتها على استيراد الآلات الزراعية اللازمة لزيادة الإنتاج الغذائي والزراعي المحلي.

الشكل 5: العدد المتوقع للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2022 [3]

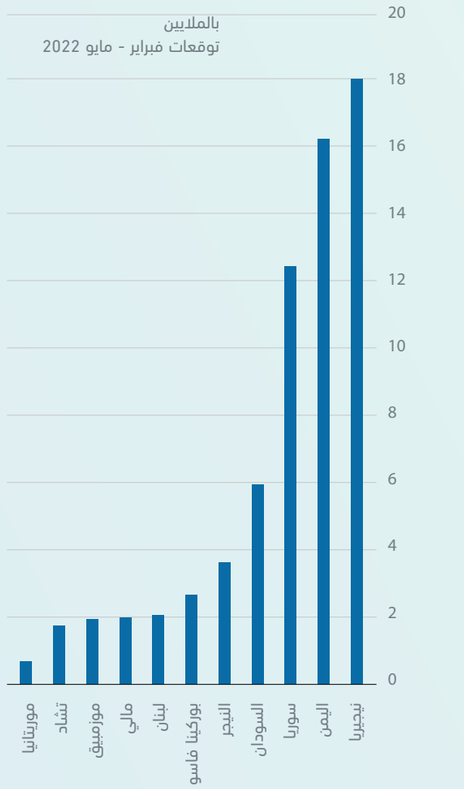

بسبب التوترات الجيوسياسية والتأثير الاقتصادي المرتبط بجائحة كوفيد-19، تؤثر تقلبات أسعار الغذاء والطاقة على تنمية قطاعي الغذاء والطاقة في العديد من المناطق ومن المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. تأثرت عدة دول أعضاء بشكل كبير بالنزاع الأخير بين روسيا وأوكرانيا، حيث يستورد البعض حوالي 80% من قمحهم من كلا البلدين. تعمل أجندة تنمية الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والتنمية البشرية جنبًا إلى جنب مع منتجات التأمين الخاصة بها لمواصلة تسهيل التجارة في السلع الزراعية بين الدول الأعضاء لتعويض تأثير تحديات الأمن الغذائي الناشئة.

2. يُظهر تحليل الأمم المتحدة والأمم المتحدة الصلة بين الافتقار إلى المساواة في اللقاحات واتساع فجوة الفقر ، 28 مارس 2022

3. منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة و تحليل دينار ستاندرد

التخفيف من حدة الفقر المتزايد وعدم المساواة

يعيش 21% من مجموع سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أقل من 1.9 دولار أمريكي في اليوم، حيث إن 21 من أصل 48 من الدول الأقل نموًا هم أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي[4]. ولذلك فإن التخفيف من حدة الفقر هو أحد الاهتمامات الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لدولها الأعضاء. يمكن للدول الأعضاء خفض مستويات الفقر في مناطقها، وذلك من خلال خلق فرص العمل، وتحسين مهارات القوى العاملة، وزيادة الإنتاج المحلي للسلع.

تعمل ركيزة التنمية البشرية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تلبية احتياجات الدول الأعضاء من خلال تطوير القطاع الاستراتيجي باستخدام منتجات التأمين الاستثماري. تعتبر فرصة التأثير كبيرة للتخفيف من حدة الفقر حيث تفرض المؤسسة خلق فرص عمل مستدامة وتسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية كجزء من التزامها بأهداف التنمية المستدامة.

الحد من المخاطر المتعلقة بالمناخ

عندما بدأ العالم في التعافي من الوباء العالمي، في نوفمبر 2021، انضمت مجموعة من قادة العالم إلى مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون للتغير المناخي بقيادة الأمم المتحدة لمناقشة ومعالجة كيفية التخفيف من الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ. منذ ذلك الحين، ازداد الوعي والالتزامات بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ، وأصبحت المنظمات في جميع أنحاء العالم مضطرة إلى اعتماد تدابير للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالمناخ. يواجه الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تهديدات مناخية معينة بسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية وتقلبات الطقس وتراجع مستويات المياه وجودتها. تجعل هذه التهديدات الدول الأعضاء أكثر عرضة للخطر بسبب اعتمادها على موارد طبيعية شديدة الحساسية للمناخ. ويُضاف إلى ذلك ضعف قدرات الدول الأعضاء على التكيف بسبب المعوقات التكنولوجية والمالية.

تدعم منتجات تأمين الاستثمار التابعة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء والذي يمكن استخدامه لتوفير الوصول إلى مصادر الطاقة النظيفة والارتقاء بالبنية التحتية الخضراء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعبئة المؤسسة للموارد الخاصة خلال الشراكات في وضع جيد يسمح لها بالتصدي لجهود التنمية البشرية الأخرى الناجمة عن مخاطر التغيرات المناخية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطني الدول الأعضاء الذين قد يضطرون إلى الهجرة بسبب فقدان الأراضي نظرًا لتقلبات المناخ.

تأمين سلاسل التوريد المرنة

أدى تأثير الوباء وتزايد التوترات التجارية إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية في السنوات القليلة الماضية. مع انتعاش الاقتصاد بعد الأزمة الاقتصادية الأولية خلال جائحة كوفيد-19، يستمر تأثير الوباء على سلسلة التوريد وسيكون استقرار سلسلة التوريد أمرًا بالغ الأهمية لتجارة السلع والخدمات بسرعة وأمان بين دول منظمة التعاون الإسلامي. سوف يتعين على الدول الأعضاء ضمان أن سلاسل التوريد لديها مرنة ومستعدة لإدارة الأزمات قصيرة الأجل والحد من الأثر الاقتصادي في المستقبل. يوضح الشكل 6 خريطة حرارية لنقاط ضعف سلسلة التوريد العالمية. تُعد بعض الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في إفريقيا وآسيا وأوروبا من بين الدول التي ستظل بحاجة إلى تعزيز مرونة سلاسل التوريد الخاصة بها بما في ذلك تركيا وباكستان ونيجيريا والنيجر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وماليزيا.

4. كوموسيك

الملف التعريفي لتأثيرات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2021 ودراسات الحالة

الشكل 6: مؤشر ضعف سلسلة التوريد

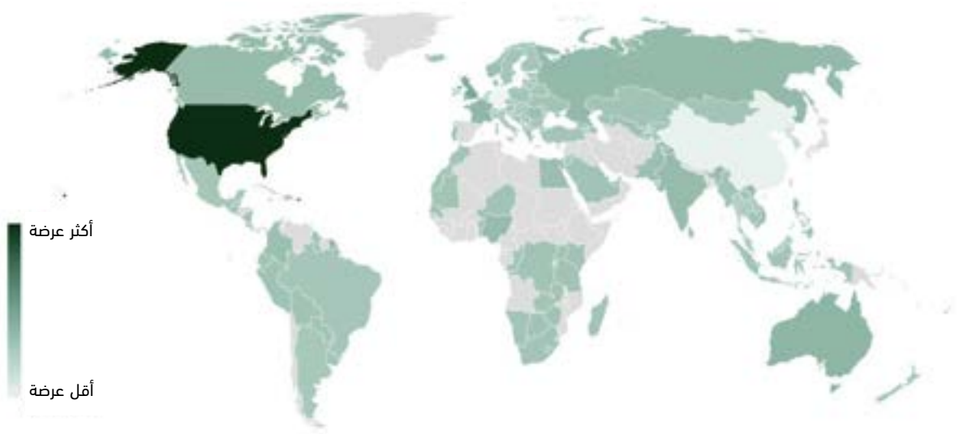

المصدر: جلوبال داتا بناء على كومتريد

انفستمنت مونيتور

ولزيادة كفاءة سلسلة التوريد وإدارتها، يجب أن تكون القدرة مدفوعة التكنولوجيا، وذلك باستخدام المنصات التي تدعم التحليلات التطبيقية، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي. وفي حين أن هذه الأهداف قد تبدو سامية بالنسبة لبعض الدول الأعضاء الأقل نموّا نظرًا لعدم التكيف، سيكون من المهم للغاية تحقيق الكفاءة من خلال اعتماد الحلول التكنولوجية في النظام البيئي لسلسلة التوريد من أجل التجارة فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي وكذلك من أجل قيام الدول الأعضاء بالتجارة والحصول على الاستثمار من بقية العالم. سوف يُصبح اتباع نهج استباقي أمرًا بالغ الأهمية نظرًا للوتيرة التي يتطور بها النظام البيئي لسلسلة التوريد والتقنيات.

وسيستمر دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في دعم القطاعات الاستراتيجية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية، وتعزيز البنية التحتية في الاضطلاع بدور مهم في تحقيق وتأمين سلاسل التوريد المرنة في الدول الأعضاء.

موائمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

بعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون للتغير المناخي في نوفمبر 2021، كان التركيز على تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسات. وباعتبار المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات منظمة متعددة الأطراف تعمل في أسواق عالمية مترابطة بشكل متزايد، فإنها تدرك الحاجة الماسة للتوافق مع الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الصعيدين الداخلي والخارجي. من خلال التزام المؤسسة بدعم ستة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي تشمل الهدف الثاني- القضاء على الجوع، والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة- الصحة الجيدة والرفاهية، والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة- الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة- العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع- الصناعة، والابتكار، و البنية التحتية، والهدف 17- الشراكات من أجل الهدف، استثمرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مشاريع تتماشى مع القضايا البيئية والاجتماعية. تُكلف احتياجات تأثير الدولة العضو المؤسسة بتعزيز التزامها ببعض المواءمة البيئية والاجتماعية في تأمين المشاريع المؤثرة لصالح دولها الأعضاء.

1.6.
أثر تنمية قطاع التصدير

تحمي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من إخفاقات السوق.

من خلال توفير أدوات تخفيف المخاطر وتسهيل الوصول إلى التمويل التجاري، فإنها تدعم صغار وكبار المُصدرين لتنمية أعمالهم التجارية وفي نهاية المطاف تحقيق الازدهار الاقتصادي للدول.

أبرز الملامح الرئيسية لعام 2021

تؤمّن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

6,227 مليون دولار أمريكي

قيمة صادرات الدول الأعضاء

دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

7,463 مليون دولار أمريكي

للتجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي

دعمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

125 مليون دولار أمريكي

إجمالي معاملات التصدير المؤمن عليها من الدول الأعضاء الأقل نموّا

دعم التمويل التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان

المنطقة:	آسيا
البلد:	أوزبكستان
العميل:	بنك ستاندرد التابع للبنك الصناعي والتجاري الصيني (آي سي بي سي)، المملكة المتحدة
المنتج:	بوليصة المصارف العامة
حجم المعاملة:	25 مليون دولار أمريكي

8 العمل اللائق ولنمو الاقتصادي

9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية

"إن دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لهذه المعاملات يعزز الوصول إلى التمويل التجاري الحيوي لحوالي 50-100 من الشركات الصغيرة والمتوسطة. سيساعد هذا التسهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على حواجز محددة، بما في ذلك عدم الحصول على التمويل، وتحسين إمكانات التصدير" (سيتم تحديث الصورة)

تُقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية بقيمة 25 مليون دولار أمريكي لبنك ستاندرد التابع للبنك الصناعي والتجاري الصيني (آي سي بي سي)، المملكة المتحدة من أجل خط تمويل لبنك سانوات كوريليش (SQB) في أوزبكستان لتعزيز صادرات القطاع الخاص. ونظرًا للقيود التي فرضها الحجر الصحي وعدم الاستقرار الناجم عن جائحة كوفيد-19، تواجه أوزبكستان طلبًا أضعف من الشركاء التجاريين، لا سيما على الغاز الطبيعي، وانخفاض الطلب المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار الخاصين. ازداد دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد أوزبكستان بشكل كبير وملحوظ منذ عام 2000، حيث شكل ما يقرب من 78% من الوظائف، مما دفع حكومة الدولة إلى إعطاء الأولوية لهذا القطاع. يدعم تمويل بنك سانوات كوريليش السياسات الحكومية الرامية إلى الحد من تعرض أوزبكستان لتقلبات أسعار السلع الأساسية وتنويع نطاق أسواق التصدير من خلال تعزيز إمكانات التصدير للقطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن المتوقع أن يستفيد ما يقرب من 50 إلى 100 من الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان من هذا التسهيل، مما يزيد من حصولها على التمويل التجاري ويسهل استيراد السلع الرأسمالية. كما سيساعد هذا التسهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على حواجز محددة، والتي تتضمن الافتقار إلى الحصول على التمويل وتحسين إمكاناتها التصديرية.

"كانت تعاون بنك سانوات كوريلي (SQB) مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بمثابة أول تعاون لنا. لقد كانت فرصة رائعة للعمل معهم في بلد أساسي من مشروع مبادرة الحزام والطريق مع بنك مملوك للدولة في معاملة تم تنظيمها خصيصًا لمساعدة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة. لقد فتح هذا الباب أمامنا الآن لمزيد من الفرص في أوزبكستان لأنه يساعدنا على إدارة مخاطر بلدنا بشكل أكثر كفاءة"

السيد كاراجا مستسي
العضو المنتدب، ديسكفري نتوركس CEEMEA

2.6.
أثر تطوير القطاع المالي الممتثل لنصوص وأحكام الشريعة الإسلامية

تُعزز المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إمكانية الحصول على التمويل الإسلامي.

تُشجع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات صناعة التأمين التكافلي لتكون المؤسسة الوحيدة متعددة الأطراف التي تُقدم منتجاتها الممتثلة لنصوص وأحكام الشريعة الإسلامية، فضلًا عن ذلك فإنها تُشجع البنوك على تطوير هياكل التجارة الإسلامية وتمويل المشاريع للاستفادة من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

أبرز الملامح الرئيسية لعام 2021

2,064 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها في الدول الأعضاء من خلال بوليصة المصارف العامة وبوليصة التأمين على الائتمان المستندي

40 مليون دولار أمريكي

تعزيز الشراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة`

36

إجمالي عدد البنوك المشاركة مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2021

استعراض تأثيرنا

تسهيل حصول قطاع التعدين في إندونيسيا على التمويل

المنطقة:	جنوب شرق آسيا
البلد:	اندونيسيا
العميل:	شركة سدرة المالية
المنتج:	مبادئ الاستثمار المسؤول (TR, EXP, W&CD)
حجم المعاملة:	40 مليون دولار أمريكي

8 العمل اللائق ولنمو الاقتصادي

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 40 مليون دولار أمريكي كتغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية إلى شركة سدرة المالية، ودعم تسهيل قرض لشركة PT MCT. يُستخدم تسهيل القرض لتمويل المعاملات التي يُشارك فيها الموردون/ المشغلون في قطاع التعدين وتجارة النيكل في إندونيسيا. ومن المتوقع أن يُعزز دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لهذا المرفق أساليب التمويل الإسلامية في الدولة وسد فجوة التمويل لمشغلي التعدين المحليين من خلال مساعدة مناجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل. ومن المتوقع أن يساهم هذا المرفق أيضًا في الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات النقد الأجنبي إلى البلد العضو.

"يهدف دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لهذا التسهيل إلى تعزيز أساليب وأنماط التمويل الإسلامية في الدولة وسد فجوة التمويل لمشغلي التعدين المحليين من خلال مساعدة مناجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل."

.3.6
الأثر الإنمائي للدول الأعضاء

تُمكن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المشاريع الاستراتيجية وتُحسن جاذبية الاستثمار.

وتعمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، من خلال ولايتها، على تعزيز الخطط الإنمائية لدولها الأعضاء. غالبًا ما يكون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أمرًا بالغ الأهمية لخططهم.

أبرز الملامح الرئيسية لعام 2021

731 مليون دولار أمريكي

قيمة الاستثمار الخارجي المُيسر من الدول الأعضاء

2,241 مليون دولار أمريكي

الاستثمار الداخلي المدعوم في الدول الأعضاء

3,409 مليون دولار أمريكي

الشركات المؤمن عليها في قطاع الطاقة في الدول الأعضاء

استعراض تأثيرنا

تمويل الواردات الأساسية لنيجيريا باستخدام مرابحة بوليصة المصارف العامة المتوافقة مع نصوص وأحكام الشريعة الإسلامية

المنطقة:	غرب إفريقيا
البلد:	نيجيريا
العميل:	البنك المغربي للتجارة الخارجية، بنك إفريقيا
المنتج:	مرابحة بوليصة المصارف العامة
حجم المعاملة:	12.5 مليون دولار أمريكي

3 الصحة الجيدة والرفاه

9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية

"سمح دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالتمويل العاجل لتأمين الواردات الأساسية من الغذاء والنفط المكرر لنيجيريا، مما ساعد على تعويض الضائقة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19"

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات غطاء تأميني بقيمة 12.5 مليون دولار أمريكي، وأصدرت أول مرابحة بوليصة مصارف عامة على الإطلاق إلى البنك المغربي للتجارة الخارجية لدعم تمويله لبنك نيجيري. وقد سمح دعم المؤسسة بالتمويل العاجل لتأمين الواردات الأساسية من الغذاء والنفط المكرر إلى نيجيريا، مما ساعد على تعويض الضائقة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. واضطلعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بدور حاسم في تسهيل تدفق التجارة وتعزيز الثقة، ودعم البنوك بشكل مباشر وقدرة القطاع الخاص على الصمود خلال الأزمة.

توسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أوزبكستان

المنطقة:	آسيا
البلد:	أوزبكستان
العميل:	الشركة الصينية المُصنعة لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية
المنتج:	بوليصة عملية مُحددة
حجم المعاملة:	50 مليون دولار أمريكي

"تعمل تغطية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للمشروع على تحسين الوصول إلى البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية لمواطني أوزبكستان، والتي أصبحت ضرورية للحفاظ على الاتصال والإنتاجية طوال فترة الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19"

تؤمن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ما مجموعه 50 مليون دولار أمريكي في بوليصة العملية المُحددة للمعاملات بين اثنين من أكبر شركات تصنيع معدات الاتصالات في الصين ومشغل الاتصالات المملوك للدولة في أوزبكستان. ومن المقرر أن يعمل المشروعان معًا على توسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أوزبكستان، حيث ينطوي المشروع الأول من المشروعين على تحديث شبكة الوصول إلى النطاق العريض المتنقل في طشقند، المنطقة الشرقية من أوزبكستان، بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي. يتضمن المشروع توسيع مركز تخزين البيانات ومعالجتها وتطوير تقنية جديدة من شأنها زيادة عرض النطاق الترددي عبر شبكات الألياف الحالية. قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتأمين مبلغ 40 مليون دولار أمريكي للبرنامج الأول من إجمالي قيمة العقد البالغة 70 مليون دولار أمريكي.

ويُمكن المشروع الثاني معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية من توسيع شبكة النطاق العريض في المنطقة الغربية بأوزبكستان. تقوم شركة الاتصالات الحكومية بتوسيع شبكاتها الحالية وإنشاء شبكات جديدة في وقت واحد. وتبلغ تكلفة المشروع 85 مليون دولار أمريكي.

تُمثل مشاركة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات واحدة من أهم معاملات الشركة في أوزبكستان، مما يُمكّن الدولة العضو من تسهيل النمو في قطاع الاتصالات الخاص بها والتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية للحكومة للفترة بين 2017-2021. تُساهم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين البنية التحتية للاتصالات في أوزبكستان، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار في قطاع الاتصالات. سيكون دعم المؤسسة لحكومة أوزبكستان، التي صاغت سياسة قطاع الاتصالات حتى عام 2030، أمرًا بالغ الأهمية في تطوير البنية التحتية اللازمة للبلاد.

إعادة تأهيل وإصلاح شبكة جمع مياه الصرف الصحي في داكار، السنغال

المنطقة:	غرب إفريقيا
البلد:	السنغال
العميل:	بنك سوسيتيه جنرال
المنتج:	عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
حجم المعاملة:	56.7 مليون دولار أمريكي (50 مليون يورو)
المدة:	10 سنوات

"إعادة التأهيل والإصلاح ترعى القضايا المتعلقة بصحة السكان؛ زيادة جاذبية مدينة داكار وضمان الأمن للسكان.

يُعاني الأطفال من الملاريا والإسهال نظرًا لظروف الصرف الصحي السيئة في بعض مناطق داكار، ولكن بفضل هذا المشروع، سيشهد 16.5% من أطفال داكار (حوالي 150.000 فتى وفتاة) تحسنًا في حالتهم الصحية".

توفر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية بقيمة 50 مليون يورو كجزء من تسهيل قيمته 126 مليون يورو إلى بنك سوسيتيه جنرال. تُستخدم التسهيلات لإعادة تأهيل وإصلاح جامع مياه الصرف الصحي هان-فان في داكار، السنغال، والذي تم إنشاؤه منذ أكثر من 70 عامًا وهو على وشك الانهيار. يوفر جامع مياه الصرف الصحي ما يقرب من 8 كيلومترات من الإجلاء ومعالجة مياه الصرف الصحي، ويغطي أكثر من عشرة أحياء في المدينة. سيؤدي إعادة التأهيل إلى تحسين سلامة مياه الصرف الصحي في المدينة بشكل كبير، مما يُعزز القدرة على مواجهة المشكلات الصحية المتعلقة بالصرف الصحي للسكان، خاصة خلال موسم الفيضانات. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل وجود وسيلة أكثر فعالية لتجميع مياه الصرف الصحي على زيادة جاذبية مدينة داكار للاستثمار الأجنبي المباشر. كما سيحد المشروع من مخاطر إصابة السكان بأمراض الجهاز التنفسي بسبب امتصاص بعض المواد الكيميائية السامة. وعلى الصعيد الاقتصادي، سيخلق المشروع 6151 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

.4.6
تأثير التنمية البشرية

تشييد الطريق الشرقي وخمسة جسور في كوت ديفوار

المنطقة:	غرب إفريقيا
البلد:	كوت ديفوار
العميل:	بنك سوسيتيه جنرال باريس
المنتج:	عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
حجم المعاملة:	45.3 مليون دولار أمريكي
المدة:	7 سنوات

8 العمل اللائق ولنمو الاقتصادي

9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية

يُسهم المشروع في تحسين البنية التحتية العامة للبلاد؛ فضلًا عن أنه يزيد من جاذبية الدولة ويعزز الاقتصاد من خلال تسهيل حركة السلع والأشخاص. سيعمل هذا المشروع أيضًا على تشغيل العمال المحليين الذين تعاقدت معهم شركة كولاس والتي من المتوقع أن توظف 60 عاملاً بالإضافة إلى 1200 وظيفة غير مباشرة لبناء الطرق فقط. سيتم خلق 550 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة لأعمال الجسر "

تُقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات غطاء ضمان عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية- ضمان القرض إلى بنك سوسيتيه جنرال باريس كجزء من تسهيل قرض قدمته الشركة الفرعية إلى حكومة كوت ديفوار لتمويل مشاريع متعددة داخل الدولة العضو. تبلُغ القيمة الإجمالية للتسهيل 114 مليون يورو، بما في ذلك 40 مليون يورو مؤمنة من قبل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. يتم تمويل تسهيلات ضمان القروض، من بين المشاريع المختلفة، وتدعم تغطية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واائتمان الصادرات بناء طريق وخمسة جسور في شمال شرق كوت ديفوار، وهي إحدى الرئيسية المنتجة للكاكاو في البلاد. يُعتبر المشروع جزء من برنامج إعادة تأهيل الطرق بطول 1500 كيلومتر. من خلال تأمين تمويل البنية التحتية، مثل الطرق والجسور، تُساعد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات كوت ديفوار على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 8 و9، وتمكين المجتمعات المحلية ودعم التجارة.

تُحسن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حياة الناس ومستوى معيشتهم.

تكتسي مشاريع الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية التي لها تأثير مباشر على مواطني الدول الأعضاء أهمية إستراتيجية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

أبرز الملامح الرئيسية لعام 2021

1,277 مليون دولار أمريكي
دعم قطاعات خدمات الدول الأعضاء

583 مليون دولار أمريكي
دعم البنية التحتية للدول الأعضاء

278 مليون دولار أمريكي
دعم قطاع الصحة في الدول الأعضاء

19 مليون دولار أمريكي
الدعم الزراعي من الدول الأعضاء

دعم الوصول الريفي إلى المرافق التعليمية والطبية في السنغال

المنطقة:	غرب إفريقيا
البلد:	السنغال
العميل:	البنك المغربي للتجارة الخارجية، بنك إفريقيا
المنتج:	وثيقة تأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
حجم المعاملة:	92 مليون دولار أمريكي (81 مليون يورو)
المدة:	7 سنوات

3 الصحة الجيدة والرفاه

4 التعليم الجيد

9 الصناعة والابتكار والبنية التحتية

"سوف يُساهم المشروع في تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب من خلال زيادة عدد المرافق السكنية التي توفر بيئة دراسة أفضل، فضلًا عن ذلك ستعمل على تحسين بيئة التدريب والبحث وتعزيز البيئة المدرسية التي تُعزز التعليم العالي على المستوى الإقليمي. سوف يُحسن الدافع للطلاب المحتاجين ويُخفف العبء عن الآباء والطلاب ذوي الدخل المنخفض".

تُقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 92 مليون دولار أمريكي في صورة وثيقة تأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية إلى البنك المغربي للتجارة الخارجية، بنك إفريقيا، للحصول على التمويل المتعلق ببناء ست جامعات تحت رعاية وزارة التربية والتعليم في جمهورية السنغال. ومن المقرر أن تقع الحُرم الجامعية في المناطق الريفية، وقد تم تصميم كل منها لتشمل مركزًا طبيًا يعمل بكامل طاقته. يتمثل المشروع الأساسي في بذل مجهود كبير لدعم جهود حكومة السنغال لمحاربة فك الارتباط الأكاديمي مع منع انتشار فيروس كورونا. ويكتسي تطوير البنية التحتية الأساسية للأغراض التعليمية أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية المستدامة في السنغال وتمكين المجتمعات المحلية. يعمل دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لهذا المشروع على تعزيز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية للعديد من المواطنين السنغاليين في المناطق التي تُعاني من نقص الخدمات، بالإضافة إلى المساهمة في خلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية الحيوية، ودعم نمو الاقتصاد السنغالي.

تسهيل الاستثمار في إعادة تأهيل مركز لذوي الاحتياجات الخاصة في الكاميرون

المنطقة:	غرب ووسط أفريقيا
البلد:	الكاميرون
العميل:	البنك المغربي للتجارة الخارجية، بنك إفريقيا
المنتج:	وثيقة تأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
حجم المعاملة:	20 مليون دولار أمريكي
المدة:	6 سنوات

3 الصحة الجيدة والرفاه

8 العمل اللائق ولنمو الاقتصادي

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

"يتجاوز تأثير المشروع الكاميرون حيث يوفر المركز الخدمات الطبية اللازمة للمرضى من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والغابون والكونغو وغينيا الاستوائية. يعرض المشروع الدور الرئيسي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تعبئة موارد القطاع الخاص لتطوير البنية التحتية الطبية في دولها الأعضاء".

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لتعزيز الائتمان لشريكها البنك المغربي للتجارة الخارجية، بنك إفريقيا، وذلك لإعادة تأهيل مركز للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الكاميرون. سوف يُسهل مشروع إعادة التأهيل تحديث المرافق الفنية للمركز، وتجديد المعدات الأساسية، وتوسيع مرافق الرعاية الصحية لاستيعاب مجموعة أكبر من ذوي الاحتياجات الخاصة. ستدعم إعادة التأهيل أيضًا توسيع خدمات المركز، مع التركيز على إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. يسهم المشروع في سياسة الحكومة لمحاربة الإقصاء الاجتماعي وتلبية متطلبات المنطقة الفرعية. إنه يُساهم في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة للصحة الجيدة والرفاهية، والهدف 8 من أجل العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة للحد من عدم المساواة. يتجاوز تأثير المشروع الكاميرون حيث يوفر المركز الخدمات الطبية اللازمة للمرضى من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والغابون والكونغو وغينيا الاستوائية. يعرض المشروع الدور الرئيسي للمؤسسة في تعبئة موارد القطاع الخاص لتطوير البنية التحتية الطبية في الدول الأعضاء.

دعم المشروعات الخضراء في مصر

المنطقة:	شمال إفريقيا
البلد:	مصر
العميل:	شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية (SMBC)
المنتج:	وثيقة تأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
حجم المعاملة:	56 مليون دولار أمريكي
المدة:	3 سنوات

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

" ومن المتوقع توفير خدمات صرف صحي أفضل عند الانتهاء من مشروع البنية التحتية للصرف الصحي لـ 1.2 مليون شخص في أربع محافظات مصرية."

من المتوقع أن يكون للمشروعات الخضراء المؤهلة تأثير إيجابي كبير على البرامج البيئية والاجتماعية في مصر. تشمل هذه المشاريع محطات تحلية مياه البحر التي تتمتع بأكثر التقنيات كفاءة في استخدام الطاقة والتي تقلل من استهلاك المياه وتحسن كفاءة الموارد (مثل جمع المياه ومعالجتها وإعادة تدويرها أو إعادة استخدامها).

ومن المتوقع توفير خدمات صرف صحي أفضل عند الانتهاء من مشروع البنية التحتية للصرف الصحي لـ 1.2 مليون شخص في أربع محافظات مصرية

5.6. أثر التعافي بعد جائحة كوفيد-19

تُسهل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات جهود التعافي من الجائحة في الدول الأعضاء.

وقد وضعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مبادرات شراكة مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية "الصندوق الاستراتيجي للتأهب والاستجابة"، وذلك لتحسين خدمة الدول الأعضاء ودعم تعافيها من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19. وللقيام بذلك، تُقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الائتمان والتأمين ضد المخاطر السياسية لما يلي:

- الحفاظ على الواردات من السلع الاستراتيجية
- حماية الاستثمارات
- تقليل التقلبات إلى الحد الأدنى

أبرز الملامح الرئيسية في الفترة 2020-2021

البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية

280 مليون دولار أمريكي

مُخصصة للمشاريع والبرامج السيادية

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

605 مليون دولار أمريكي

مُخصصة لتمويل التجارة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

250 مليون دولار أمريكي

مُخصصة لتمويل مشاريع القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

781 مليون دولار أمريكي

مُخصصة لتغطية التأمين

لقد أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تعريض صحة شعوب دول منظمة التعاون الإسلامي (OIC) ورفاههم الاقتصادي للخطر. تقوم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وشركاؤها بمساعدة الأعضاء وسكانهم منذ بدء الوباء. قد يتم حل أزمة صحية عالمية باللقاحات، ولكن قد يستغرق انتعاش الاقتصاد العالمي وقتًا أطول، وعليه تواصل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تطوير وتنفيذ طرق للحد من المخاطر ومساعدة الدول الأعضاء مالياً من خلال تعزيز التجارة والاستثمار.

تعمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتقديم خدمة أفضل لدولها الأعضاء، مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمساعدتها على التعافي من جائحة كوفيد-19. توفر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التأمين ضد المخاطر المالية والسياسية لضمان استيراد المنتجات الحيوية.

استجابت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لأزمة جائحة كوفيد-19 كعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بما يتماشى مع إستراتيجية " الاستجابة، الاستعادة، إعادة التشغيل" التابعة للبنك الإسلامي للتنمية ووضعت خطة استجابة لتغطية ثلاث مراحل من التعافي على المدى القصير والمتوسط والطويل.

المرحلة 1: الاستجابة

تنفيذ إجراءات فورية من خلال عمليات الربط العكسي بين دول الجنوب وفيما بين دول الجنوب والشمال التي تركز على أ) تعزيز النظم الصحية لتوفير الرعاية للمصابين؛ ب) بناء القدرة الإنتاجية لمجموعات التجارب واللقاحات؛ ج) بناء القدرة على التأهب لمواجهة الأوبئة بالتعاون مع المبادرة العالمية لمجموعة العشرين.

المرحلة 2: الاستعادة

تنفيذ إجراءات متوسطة الأجل، وذلك من خلال تمويل التجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على النشاط في سلاسل القيمة الاستراتيجية الأساسية، وكذلك ضمان استمرارية الإمدادات الضرورية بشكل رئيسي لقطاعي الصحة والأغذية، وللسلع الأساسية الأخرى.

المرحلة 3: إعادة التشغيل

تقديم إجراءات طويلة الأجل لبناء اقتصادات قادرة على التصدي على أسس متينة وتحفيز الاستثمار الخاص من خلال دعم الانتعاش الاقتصادي والإنفاق المعاكس للدورة الاقتصادية، مع استهداف 10 مليارات دولار أمريكي تهدف إلى إطلاق استثمارات بقيمة 1 تريليون دولار أمريكي.

البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة (SPRP)

وقد تعهد البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة (SPRP) التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بتقديم 2.3 مليار دولار لمساعدة الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية خارج الدول الأعضاء التي تأثرت بجائحة كوفيد-19. ولتحقيق "الاستجابة والاستعادة وإعادة التشغيل" الدعم الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية، يتعين على الدول الأعضاء الاستجابة أولاً للعدوى، واستعادة الحياة الطبيعية، وإعادة تشغيل اقتصادها.

وقد تم تقديم الدعم في إطار برنامج البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة على شكل منح، وتمويل بشروط ميسرة، وتمويل تجاري، وتمويل من القطاع الخاص، وتغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية والائتمانية. استهدف التمويل التدخلات التي تركز على كبح واحتواء انتشار جائحة كوفيد-19، والحد من التأثير الاجتماعي والاقتصادي للفقراء، وبناء قدرة الدول الأعضاء على التكيف للتصدي لتفشي الأوبئة. تم تصميم البرنامج لدعم ما يلي:

- تعزيز النظم الصحية
- تمويل خطط التأهب والاستجابة الوطنية للأوبئة
- توعية وتثقيف المجتمع
- مراقبة الأمراض
- جمع وتحليل البيانات
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية باستمرار
- توفير شبكات الأمان الاجتماعي
- استمرار نشاط القطاع الخاص

واصلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، في عام 2021، دعمها لجهود الدول الأعضاء لمواجهة تأثير جائحة كوفيد-19 على اقتصاداتها. وفي بداية الجائحة في عام 2020، تعهدت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتقديم مبلغ 150 مليون دولار أمريكي لتوفير القدرة على تقديم التأمين للمعاملات بالغة الأهمية، والتي تتضمن استيراد مجموعات الطوارئ الطبية والإمدادات الغذائية، كجزء من البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (SPRP). وقد تم بالفعل توزيع أكثر من 781 مليون دولار أمريكي في الطاقة التأمينية لدعم شراء المعدات الطبية والسلع الغذائية والنفط الخام والغاز، فضلاً عن الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية. وقد استفاد من ذلك العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك تونس وبوركينا فاسو وموريتانيا والسنغال والكاميرون وكوت ديفوار ونيجيريا وتوغو والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والأردن ومصر وباكستان، وبنغلاديش، وأوزبكستان، والعراق.

وكجزء من مساهمتها في برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدعم الدول الأعضاء في مكافحة الوباء والآثار المترتبة عليه، تعاونت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع البنك الإسلامي للتنمية ومع صندوق التضامن الإسلامي (ISFD) لتطوير مبادرتين رئيسيتين، وهما تسهيل ضمان كوفيد-19 التابع لبنك البنك الإسلامي للتنمية (CGF) ومبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 بين المؤسسة الإسلامية للاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ICERI) على التوالي.

تسهيل ضمان كوفيد-19 التابع لبنك البنك الإسلامي للتنمية (CGF)

أطلقت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، برنامج تسهيل ضمانات جائحة كوفيد-19، لتوفير حلول للحد من المخاطر للدول الأعضاء. وفي ظل زيادة مخاطر المعاملات الناجمة عن انخفاض السيولة المتاحة جائحة كوفيد-19، يُقدم تسهيل ضمانات جائحة كوفيد-19 الدعم للدول الأعضاء في شكل تأمين لممولي مشاريع البنية التحتية ذات الصلة بجائحة كوفيد.

يعمل تسهيل ضمان كوفيد-19 كمصدر لتمويل رأس المال الخاص من خلال جذب مشاركين إضافيين إلى هيكل تمويل البنك الإسلامي للتنمية. ونظراً لكون المؤسسة وكيلاً لتسهيلات الضمان، سيوفر تسهيل ضمان كوفيد-19 حماية تأمينية ضد أحداث عدم السداد بما يتماشى مع احتياجات الشركاء الخارجيين من خلال إصدار نسخ معدلة من سياسات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لعدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (NHSFO). نُفذ هذا التسهيل من قبل الكيانين (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الإسلامي للتنمية) مع تسهيل تمويل قيمته 2 مليار دولار أمريكي للقطاع الخاص لدعم الصناعات المتضررة من كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجذب التمويل عبر الحدود من البنوك الدولية في الدول الأعضاء.

مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 بين المؤسسة الإسلامية للاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ICERI)

في عام 2021، شهد برنامج مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية زيادة في الموافقات، واعتبارًا من 10 فبراير، تم إصدار 271 مليون دولار أمريكي من الموافقات على المعاملات المتعلقة بالتجارة لصالح الدول الأعضاء الأقل نموًا (LDMSs). استفادت بنغلاديش والكاميرون وموريتانيا والسنغال وتونس وبنين وغيرها من دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، مما مكنها من استيراد السلع الأساسية بأسعار مخفضة وتعزيز قطاعي الرعاية الصحية والغذاء.

وقد تم بالفعل الوصول إلى حوالي 68% من هدف التأمين التجاري للبرنامج والبالغ 400 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة للسنة الثانية والأخيرة من البرنامج، حولت المبادرة تركيزها إلى تسهيل توريد لقاح كوفيد-19 إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا. وتُجرى اتصالات وثيقة مع الدول الأعضاء والممولين الدوليين لاستكشاف مجالات التعاون في هذا الصدد. من المتوقع أن تدعم مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية ما قيمته حوالي 50 مليون دولار أمريكي من واردات لقاح كوفيد-19 بحلول نهاية عام 2022. لا تزال المناقشات جارية على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتوسيع نطاق البرنامج.

الشكل 7: آلية العمل

Freepik

تسهيل الحصول على اللقاح من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حلول للتخفيف من المخاطر للمؤسسات المالية الدولية، وذلك من خلال منتجات التأمين ضد المخاطر السياسية والائتمانية، مما يُسهل تعبئة موارد إضافية من السوق الدولية لدعم حصول الدول الأعضاء على لقاح كوفيد-19. هذا جزء من مبادرة الحصول على اللقاح من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IVAC) بموجب البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة 2.0. تُغطي خدمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لهذه المبادرة جميع المراحل الأربع لتسهيل الحصول على اللقاح: 1) التطوير 2) التصنيع 3) الشراء و4) توصيل اللقاح.

تم النظر في معاملات اللقاحات بين بتك التصدير والاستيراد الأفريقي وفريق العمل الأفريقي المعني بتحصيل اللقاحات في إطار برنامج تسهيل ضمان كوفيد-19 ومبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية للعديد من الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. أعرب البنك الإسلامي للتنمية عن رغبته في التعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لضمان تمويل بنك التصدير والاستيراد الأفريقي ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (NHSFO) من قبل الدول الأعضاء. وتم تحديد المبلغ الأولي لهذه الصفقة بحوالي 106 مليون دولار أمريكي، رهنا بالتخصيص النهائي للدولة.

وتنظر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أيضًا في مبلغ 134 مليون دولار أمريكي لدعم إعادة التأمين لبنك التصدير والاستيراد الأفريقي في إطار مبادرة فريق العمل الأفريقي المعني بتحصيل اللقاحات لتسهيل الحصول على لقاحات كوفيد-19 إلى 12 دولة عضو مشتركة في إفريقيا.

مذكرات التفاهم وتبادل المعلومات الاستراتيجية عبر الوسائل الرقمية

بالإضافة إلى الاستجابات المذكورة أعلاه من خلال الشراكة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الإسلامي للتنمية، وقّعت المؤسسة العديد من مذكرات التفاهم (MoU) مع وكالات ائتمان الصادرات طوال فترة انتشار الوباء. وتُسهل هذه الشراكات إبرام اتفاقات مرنة وقوية لتقاسم المخاطر في شكل إعادة التأمين والتأمين المشترك، مما يدعم كلا الطرفين على زيادة قابليتهما للمخاطر في المعاملات التجارية والاستثمارات. تسهل هذه الشراكات للمؤسسات في الدول الأعضاء القدرة على الوصول إلى أسواق جديدة، والنمو في الأسواق الحالية، وإيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي. تشمل بعض الشراكات الرئيسية التي طورتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال الوباء، مذكرة تفاهم مع إكسيمجارانت من بيلاروسيا ومجموعة كوكي بي إف أر والشركة الإسبانية لتأمين وائتمان الصادرات وتمويل الصادرات في المملكة المتحدة والبنك المركزي النمساوي وشركة أوزبكينفيست والرابطة الدولية لمهني اللياقة البدنية.

وطوال فترة انتشار الوباء، عقدت المؤسسة ندوات تعليمية وتثقيفية واستراتيجية عبر الإنترنت مع أصحاب المصلحة والشركاء، وذلك من أجل طرح تدابير الاستجابة والتمويل، ومناقشة تأثير كوفيد-19على الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، ووضع خطط لمواصلة تقديم الدعم للمحتاجين. ناقشت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وشركائها، خلال هذه الندوات عبر الإنترنت، دور وخبرات وكالات التأمين وائتمان الصادرات (ECAs) في دول منظمة التعاون الإسلامي وكيف استجاب قطاع التأمين للوباء، وأهمية قطاع الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات لتغطية المخاطر التي تتعرض لها الدول والشركات المحلية والشراكات التجارية الدولية خلال هذه الأوقات العصيبة. كما عقدت المؤسسة منتديات مشتركة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، والمؤسسة الدولية لتنمية الصادرات (ICD)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ISDB)، وناقشت ركائز الاستثمار والتجارة والتأمين الرئيسية التي يمكن أن تحسن التجارة بين الدول العربية والأفريقية. وقد شارك 300 شخص في حدث آخر استضافته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في جميع أنحاء العالم حيث ناقش أصحاب المصلحة التأثير المستمر للوباء على الدول الأعضاء وكيف يمكن لمؤسسات الاستثمار المشتركة، بالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الصناعة، تسهيل تعافي التجارة والاستثمار العالميين. كما عرضت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دعمها لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المستدامة في حلقة نقاش رفيعة المستوى خلال الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2021 في طشقند، أوزبكستان.

دعم استيراد السلع الأساسية في مصر

المنطقة:	شمال إفريقيا
البلد:	مصر
العميل:	بنك سوسيتيه جنرال
المنتج:	بوليصة تأمين على الائتمان المستندي
حجم المعاملة:	16 مليون دولار أمريكي

"إن مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ضرورية حيث تم تخصيص التسهيل استجابة لنداء حكومة مصر للسوق الدولية لتوفير إمدادات أكثر أمانًا وثباتًا للسلع الاستراتيجية لمساعدة مصر في مكافحة التأثير الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19."

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 16 مليون دولار أمريكي بموجب بوليصة تأمين على الائتمان المستندي إلى البنك الفرنسي الدولي، سوسيتيه جنرال، لاستيراد السلع الأساسية إلى مصر. وتُعد مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ضرورية حيث تم تخصيص التسهيل استجابة لنداء حكومة مصر للسوق الدولية لتوفير إمدادات أكثر أمانًا وثباتًا للسلع الاستراتيجية لمساعدة مصر في مكافحة التأثير الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19.

توقعات عام 2022

"بينما كان العالم يتعافى من الوباء، فإن اندلاع الحرب في دولتين من دول أوروبا الشرقية، روسيا وأوكرانيا، يتحدى التعافي الاقتصادي العالمي. ونتيجة للتأثيرات المباشرة للحرب وانتشارها العالمي، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي ومن المتوقع أن يزداد التضخم أكثر."

المخاطر البيئية والمجتمعية والتكنولوجية العالمية لعام 2022

كشفت جائحة كوفيد-19، التي ظهرت في عام 2020 عن نقاط الضعف في عالم غير مستعد لمواجهة الأزمات. وقد أثر الضرر الاقتصادي والمجتمعي الناجم عن الوباء على الدول المرتفعة الدخل والدول المنخفضة الدخل على حد سواء. وفي حين أن تدابير التعافي لم توزع بالتساوي في جميع أنحاء العالم لأسباب اقتصادية وأسباب أخرى، فقد أظهرت للعالم الحاجة إلى التأهب للتخفيف من المخاطر الناشئة في الأجلين القريب والمستقبلي. وفقًا لتقرير المخاطر العالمية 2022 الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، تم تحديد المخاطر البيئية والمجتمعية التالية والتي من المتوقع أن تصبح حرجة خلال العامين المقبلين:[5]

الشكل 8: المخاطر البيئية والمجتمعية والتكنولوجية العالمية، التي من المتوقع أن تكون حاسمة وحرجة خلال العامين المقبلين حسب الاحتمالات

الأفق	المخاطر البيئية	المخاطر المجتمعية	المخاطر التكنولوجية
مخاطر قصيرة الأجل (0-2 سنة)	• الطقس القاسي • فشل العمل المناخي	• أزمة سبل العيش • تآكل التماسك الاجتماعي • الأمراض المعدية • تدهور الصحة النفسية	• فشل الأمن السيبراني • عدم المساواة الرقمية

يتعين على الحكومات والمنظمات والشركات التعلم من الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، ويتطلب منهم بناء مرونة وقدرة جماعية للحد من المخاطر المتعلقة بالمناخ، وتحسين الصحة، والحد من الفقر المتزايد وعدم المساواة بأشكال مختلفة للتخفيف من الآثار السلبية للأزمات المستقبلية. ومن المتوقع أن يؤدي الفشل في مواجهة المخاطر الكبرى إلى عواقب وخيمة عندما يجتمع التدهور البيئي مع التفتت المجتمعي. وفقًا للأمم المتحدة، في عام 2022، من المتوقع أن يحتاج 274 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، والتي زادت بنسبة 17% عن عام 2021.

بينما كان العالم يتعافى من الوباء، فإن اندلاع الحرب في دولتين من دول أوروبا الشرقية، روسيا وأوكرانيا، يتحدى التعافي الاقتصادي العالمي. ونتيجة للتأثيرات المباشرة للحرب وانتشارها العالمي، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي ومن المتوقع أن يزداد التضخم أكثر.

5. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير المخاطر العالمية 2022

التوقعات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

لم يتم تحصين الدول الأعضاء الـ 48 في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في 7 مناطق عالمية ضد المخاطر العالمية التي تواجهها الدول غير الأعضاء. تتطلب المخاطر البيئية والمجتمعية اهتماما حاسما من قبل الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وأصحاب المصلحة فيها للتخطيط للعواقب الاجتماعية والاقتصادية بين سكانها.

وفقًا لتحليل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، من المرجح أن تُشكل الأزمات التالية، وكلها مرتبطة بالمخاطر المناخية، تحديات متزايدة على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطني الدول الأعضاء على المدى القصير والمتوسط:

أزمة اللاجئين:

تُشكل الظروف الجوية القاسية الدافع الرئيسي وراء الهجرة غير الطوعية داخل الدول الأعضاء. ارتفع عدد المهاجرين غير الطوعيين بسبب الكوارث المناخية والصراعات داخل الدولة وعلى الصعيد الدولي من 82.4 مليون في عام 2020 إلى أكثر من 84 مليون بحلول يونيو 2021.[6]

وفقًا لأرقام التخطيط لعام 2022 الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن السكان المعنيين يشملون اللاجئين في غرب ووسط إفريقيا (11%)، وجنوب إفريقيا (10%)، وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي (16%)، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (16%)، وآسيا والمحيط الهادئ (10%).

تُسلط قمة مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون للتغير المناخي وسنوات من الأبحاث ذات الصلة من قبل منظمات مراقبة مخاطر المناخ مختلفة، الضوء على كيف يُشكل تغير المناخ تهديدًا كبيرًا للسكان في الدول المعرضة للخطر مما يؤدي إلى الهجرة غير الطوعية. وفقًا لمركز مراقبة النزوح الداخلي، نزح 7 ملايين شخص داخليًا بسبب الكوارث الطبيعية في 104 دولة في عام 2020.

أزمتا سُبل العيش والغذاء

تُعتبر الكوارث الطبيعية أيضا السبب وراء الأزمات المتزايدة في سبل العيش والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. تسببت جائحة كوفيد-19 في ضرر دائم في العديد من الدول الأعضاء الأقل نموًا التي كشفت عن الضعف الاجتماعي والاقتصادي وأثرت على سبل عيش سكان الدول الأعضاء. من المُرجح أن تُشكل الزيادة في البطالة تحديًا أكبر لقدرات العديد من الدول الأعضاء الأقل نموًا على التعافي من الانكماش الاقتصادي المرتبط بالوباء. تتعرض العديد من الدول الأعضاء الأقل نموًا التابعة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لخطر الأمن الغذائي بسبب الافتقار إلى الوصول الاقتصادي لشراء أو إنتاج أو استهلاك طعام كافٍ ومغذٍ. يوضح الشكل 9 خريطة حرارية توضح انعدام الأمن الغذائي الحاد في الأجل القريب.[7]

الشكل 9: خريطة حرارية توضح انعدام الأمن الغذائي الحاد في الأجل القريب [8]

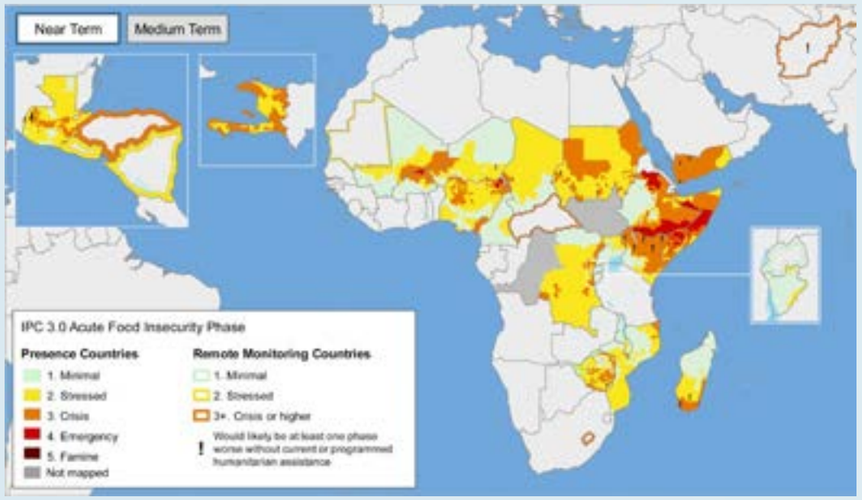

6. مفوضية شؤون اللاجئين
7. شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة
8. أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة

كان الفقر المُدقع يتراجع على الصعيد العالمي قبل جائحة كوفيد-19. وأدى الوباء إلى تعطيل الاتجاه التنازلي، وارتفع العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في فقر مُدقع لأول مرة بعد عام 1997. ومن المتوقع أن يزداد تركيز الفقر على الأجل الطويل في الدول المتوسطة الدخل، والتي يقع معظمها في أفريقيا.

تنتشر الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحرب روسيا وأوكرانيا على نطاق واسع، بما في ذلك الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، حيث تُعد روسيا المورد الرئيسي للسلع الأساسية مثل النفط والغاز والمعادن والقمح والذرة، وأوكرانيا أيضا هي مورد رئيسي للقمح والذرة. تسبب اندلاع الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، في انخفاض المعروض من هذه السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع بشكل سريع. تضررت بشدة العديد من الدول الأعضاء في آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تستورد السلع الأساسية من هذين البلدين. ومن المتوقع حدوث المزيد من الأزمات التي قد تؤثر على الدول الأعضاء بما يتجاوز أسعار الطاقة والسلع الزراعية، مما يزيد من أزمات سُبل العيش والغذاء.

الأزمات المتعلقة بالصحة:

تُعد الأمراض المعدية أحد المخاطر العالمية التي حددها تقرير المخاطر العالمية لعام 2022 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والتي من المتوقع أن تستمر في طرح تحديات على المدى القريب. سيكون تطوير النظم الصحية التي تركز على الناس موضوعًا مهمًا على جدول أعمال المجتمع العالمي في عام 2022 وما بعده. إن العديد من الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات هي جزء من "الدول منخفضة الدخل" حيث يبلغ معدل التطعيم 4.3% فقط مقارنة بـ69.9% في "الدول ذات الدخل المرتفع". قد تشكل موجة جديدة من العدوى تحديات صحية أخرى في الدول الأعضاء ما لم يتم توفير إمدادات كافية من مجموعات الطوارئ الطبية والتطعيم والأدوات لسكانها. سيكون ضمان البنية التحتية المناسبة للرعاية الصحية مهمًا أيضًا للتخفيف من الأزمات المتعلقة بالصحة.

الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تتمتع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بدورها الفريد في التخفيف من مخاطر التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء، بصفتها شركة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تعمل في بيئة اقتصادية واجتماعية عالمية مترابطة ومتحدية على نحو متزايد. يتطلب هذا الدور من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات رصد المخاطر العالمية الناشئة على المدى القصير والطويل وتحديد أولويات أنشطتها لتحقيق أقصى تأثير على الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

يُعد تعزيز التأثير أحد الركائز الإستراتيجية الأساسية لتعزيز الإطار الاستراتيجي العشري للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (انظر الشكل 10) الذي يتماشى مع الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية، والتي تهدف إلى تحقيق تأثير إنمائي واضح وملموس في الدول الأعضاء والحفاظ على استدامته المالية. وفي إطار هذه الركيزة الاستراتيجية، تشمل الأولويات الاستراتيجية متوسطة المدى للمؤسسة ما يلي:

- تحسين المنتجات
- تعزيز الاستدامة البيئية
- تعزيز الأثر الإنمائي
- تعزيز الشراكات
- تعزيز العضوية

الشكل 10: تعزيز الإطار الاستراتيجي العشري للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

ولتعزيز تأثير التنمية في الدول الأعضاء، في مواجهة المخاطر والأزمات الناشئة، سيكون من الأهمية القصوى الرصد المستمر للمخاطر البيئية والمجتمعية التي تؤثر على الدول الأعضاء. يشمل اعتبار المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتعزيز الأثر التنموي استخدام إطار (التحديد- ترتيب الأولويات- الموافقة- الرصد) (IPAM) من أربع خطوات (الشكل 11)،

حيث تبدأ المؤسسة بتحديد ملف المخاطر المجتمعية والبيئية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية لمشاريع التنمية وفقًا لترتيب تعرض الدول الأعضاء للمخاطر، الموافقة على المشاريع بما يتماشى مع ترتيب احتياجات التأثير، ورصد تأثير التنمية بشكل دوري.

الشكل 11: تعزيز الأثر الإنمائي لإطار (التحديد - ترتيب الأولويات - الموافقة - الرصد) (IPAM) التابع للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

الخطوة 1 التحديد	الخطوة 2 ترتيب الأولويات	الخطوة 3 الموافقة	الخطوة 4 المراقبة
تحديد موجز مخاطر الدول الأعضاء واستخدام نموذج تصنيف المخاطر.	تحديد أولويات المشاريع ذات التأثير وفقًا لملفات المخاطر للدول الأعضاء.	الموافقة على المشاريع بما يتماشى مع تصنيف المخاطر في الدول الأعضاء.	رصد وتسجيل أثر التنمية. استخدم لوحة المعلومات لزيادة الكفاءة في إنتاج تقرير التأثير.

9 المنتدى الاقتصادي العالمي. تقرير المخاطر العالمية 2022

الملحق

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

إن البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) هو بنك تنمية متعدد الأطراف (MDB)، يعمل على تحسين حياة أولئك الذين نخدمهم من خلال تعزيز الت نمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وتحقيق تأثير على نطاق واسع.

تضُم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ست كيانات: البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية (IsDBI)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD).

الرؤية

يسعى البنك الإسلامي للتنمية جاهدًا إلى أن يصبح بنك تنمية على مستوى عالمي، مُطبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، يُساعد على إحداث تغيير كبير في مشهد التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي واستعادة كرامته.

الرسالة

تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية للتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الصحة، وتعزيز التعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الرخاء والرفاهية للشعوب.

Freepik

IsDB مجموعة البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank Group

البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) يوفر تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والمشاركة في رأس المال في الشركات والمؤسسات المالية الاستراتيجية.	**معهد البنك الإسلامي للتنمية (IsDBI)** يوفر التدريب والبحوث والاستشارات وبناء القدرات لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.	**المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)** توفر حلول التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية. منحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني درجة " Aa3 " للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) توفر حلول لتمويل المشاريع لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء. حصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على تصنيف A2 من وكالة موديز وتصنيف -A من شركة ستاندرد آند بورز وتصنيف +A من وكالة فيتش	**المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)** توفر التمويل وبناء القدرات لتشجيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. حصلت المؤسسة الدولية لتمويل التجارة على تصنيف A1 من وكالة موديز، وتصنيف AA-/A1 من وكالة التصنيف الدولية الإسلامية	**صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)** يُقدم الدعم المالي لتعزيز القدرة الإنتاجية ووسائل الدخل المستدامة للفقراء.

قائمة الأشكال

الشكل 1	نظرية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للتغيير
الشكل 2	إطار فعالية التنمية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
الشكل 3	حلول التجارة والاستثمار التي أجرتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
الشكل 4	بيان باحتياجات المواطن في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
الشكل 5	العدد المتوقع للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2022
الشكل 6	مؤشر ضعف سلسلة التوريد
الشكل 7	آلية العمل
الشكل 8	المخاطر البيئية والمجتمعية والتكنولوجية العالمية، التي من المتوقع أن تكون حاسمة وحرجة خلال العامين المقبلين حسب الاحتمالات
الشكل 9	خريطة حرارية توضح انعدام الأمن الغذائي الحاد في الأجل القريب
الشكل 10	تعزيز الإطار الاستراتيجي العشري للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
الشكل 11	تعزيز الأثر الإنمائي لإطار (التحديد- ترتيب الأولويات- الموافقة- الرصد) (IPAM) التابع للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

اللفظات الأولية والاختصارات

3Rs	الاستجابة، الاستعادة، إعادة التشغيل
ADER	تقرير فاعلية التنمية السنوي
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
BMP	بوليصة المصارف العامة
CPRI	صناعة التأمين ضد المخاطر السياسية والائتمانية
DCIP	بوليصة تأمين على الائتمان المستندي
ECA	وكالة ائتمان الصادرات
ESG	الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FII	تأمين الاستثمار الأجنبي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GWP	إجمالي أقساط التأمين
ICD	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICDT	المركز الاسلامي لتنمية التجارة
ICERI	مبادرة الاستجابة في حالات الطوارئ لجائحة كوفيد-19 بين المؤسسة الإسلامية للاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.
ICIEC	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
IFRP	بوليصة إعادة التأمين الاختيارية الداخلية
IMF	صندوق النقد الدولي
IsDB	البنك الاسلامي للتنمية
IsDBI	معهد البنك الإسلامي للتنمية
IsDBG	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
ISFD	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
ITFC	مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية
LC	خطاب اعتماد
LDMSs	الدول الأعضاء الأقل نموا
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MOU	مذكرة تفاهم
MS	الدولة العضو
NHSFO	عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
PRI	تأمين المخاطر السياسية
SDG	هدف التنمية المستدامة
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
SPRP	البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة
SSAE	أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا
STP	بوليصة عملية مُحددة
UN	الأمم المتحدة

مقر المؤسسة
ص.ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 5666 644 12 (966 +)
الفاكس: 9755 637 12 (966 +)
البريد الإلكتروني: iciec-communication@isdb.org
iciec.isdb.org